الحدث

في وقت يواصل فيه جيش الاحتلال الإسرائيلي حرب الإبادة في قطاع غزة، يعمل وزير الأمن يوآف غالانت على محاولة إيجاد مخرج يعطي إسرائيل صورة النصر، عبر التسويق لخطة «اليوم التالي»

غالانت يسوّق لـ«اليوم التالي»

تقسيم غزّة وقوات عربية بقيادة أميركية

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة ـ **العربي الجديد**

بدأ الاحتلال الإسرائيلي، تحديداً وزير الأمن يوآف غالانت، محاولاته لتسويق خطة جديدة للخروج من مستنقع قطاع غزة، الذي يواصل استنزاف عناصره وآلياته مع الكشف عن تضرر أكثر من 500 آلية مدرعة منذ بداية العدوان، عبر استغلال الوزير الإسرائيلي وجوده في الأيام الأخيرة في الولايات المتحدة لطرح خطته بشأن «اليوم التالي» للحرب، والتي تتضمن تقسيم قطاع غزة إلى 24 منطقة إدارية، وتشكيل لجنة خاصة لإشراف على التنفيذ، برئاسة أميركية، وبمشاركة قوة دولية تضم جنوداً من مصر والأردن والإمارات والمغرب، تكون مسؤولة عن الأمن في قطاع غزة، على أن يتم تسليم هذا الأمر تدريجياً إلى قوة فلسطينية، بحسب صحيفة واشنطن بوست، التي أشارت إلى تشاؤم أميركي بإمكانية تطبيقها رغم الدعم لها، لاعتبارات عدة من بينها موقف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، فضلاً عن الشروط العربية للمشاركة بأي دور في غزة في المرحلة المقبلة، فيما ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن الجيش يحتاج لأن يكون في محور فيلادلفيا بين قطاع غزة ومصر لستة أشهر إضافية.

وذكرت صحيفة واشنطن بوست، في تقرير نشرته مساء أمس الأول الخميس، أن غالانت ناقش مع المسؤولين الأميركيين، في واشنطن، موضوع الذخائر التي أخّرت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تسليمها للاحتلال. لكن الصحيفة أشارت إلى أن الأهم في المحادثات هو خطة مفصلة لـ«اليوم التالي» بعد الحرب على غزة، موضحة أن من شأن هذه الخطة أن تمضي قدماً حتى لو استمرت حركة حماس في رفض اقتراح وقف إطلاق النار وإطلاق سراح المحتجزين الإسرائيليين. وتقضي الخطة التي استعرضها غالانت مع المسؤولين الأميركيين بتشكيل لجنة خاصة للإشراف على التنفيذ، برئاسة الولايات المتحدة وبمشاركة قوة دولية تضم جنوداً من مصر والأردن والإمارات والمغرب، وتكون مسؤولة عن الأمن في قطاع غزة، بينما يكون جنود أميركيون مسؤولين، من خارج القطاع وربما من مصر، عن الناحية اللوجستية والقيادة، على أن تتسلم بشكل تدريجي قوة فلسطينية مسؤولية الأمن داخل القطاع، وذلك بعد أن تخضع لتدريبات أميركية، في إطار برنامج المساعدة الأمنية الحالي للسلطة الفلسطينية، برئاسة الجنرال مايكل فينزل، الذي يتخذ من القدس المحتلة مقراً له كمنسق أمني لإسرائيل والسلطة. وأضافت الصحيفة أن الخطة ستنفذ على مراحل، بحيث يبدأ تنفيذها في شمال القطاع، وتتسع جنوباً بقدر ما يسمح الوضع على الأرض. وأوضحت أن غالانت يريد، بموجب الخطة، تقسيم قطاع غزة، إلى 24 منطقة إدارية. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين أميركيين قولهم إنهم يؤيدون خطة غالانت، لكن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، كان أعلن مراراً أنه يرفض أي خطة يكون للسلطة الفلسطينية دور فيها. وأشارت الصحيفة إلى أنه «في الولايات المتحدة هناك تشاؤم حيال إمكانية توسيع الخطة إلى مناطق أخرى كثيرة». ونقلت عن مسؤولين أميركيين قولهم إن الدول العربية لن تؤيد هذه الخطة إذا لم تكن السلطة الفلسطينية ضالعة فيها مباشرة، وأن الدول العربية تريد رؤية أفق سياسي لدولة فلسطينية، وهو أمر يعارضه غالانت بشدة. وأشارت الصحيفة إلى أن خطة غالانت تفترض أن «حماس» قد تدهورت بما فيه الكفاية كقوة عسكرية بحيث لا يمكنها شن هجمات واسعة النطاق، وهو ما يعتقد القادة العسكريون الإسرائيليون أنهم أنجزوه إلى حد كبير، لكن مسؤولاً أميركياً قال للصحيفة إن «قوة «شبيهة بحركة حماس» توفر الآن بعض الأمن لتوزيع المساعدات الإنسانية في شمال غزة».

وبموازاة ذلك نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت، أمس الجمعة، تقديرات للجيش الإسرائيلي، مفادها بأنه يحتاج إلى أن يكون في محور فيلادلفيا على الحدود بين قطاع غزة ومصر لمدة نصف عام أخرى تقريباً، بزعم تدمير الأنفاق في المنطقة، فيما أشارت تقارير عبرية إلى أن إسرائيل والولايات المتحدة قد تعلنان قريباً وقف الحرب المكثفة في قطاع غزة، محاولة منها للتوصّل إلى صفقة مع حركة حماس واتفاق مع حزب الله في لبنان، ودفع الأخير إلى تسوية تحت التهديد. وذكرت الصحيفة أن تل أبيب وواشنطن، تعملان على صياغة خطة للشهرين المقبلين، بحيث ينهي الاحتلال عملياته في رفح خلال أسبوعين أو ثلاثة أسابيع. وإذا لم يتم التوصل إلى صفقة قبل ذلك تعيد المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة، ستعلن إسرائيل قريباً عن الانتقال إلى المرحلة الثالثة التي تعني نهاية الحرب المكثّفة في القطاع. وسيقول جيش الاحتلال، بحسب الصحيفة، للجمهور الإسرائيلي والمستوى السياسي، إنه فكك الأغلبية المطلقة من كتائب «حماس»، وأن التهديد العسكري الذي تشكله الحركة على إسرائيل لم يعد موجوداً، وأن الصورة على الأرض تغيّرت تماماً، بحسب الصحيفة التي زعمت أن إسرائيل باتت تفرض سيطرة عسكرية فعّالة في معظم المناطق، بما في ذلك رفح.

وتقترح المؤسسة الأمنية الإسرائيلية إعلان وقف رسمي لإطلاق النار بعد الانتقال إلى المرحلة الثالثة، تقود إلى أيام هادئة حقيقية، وذلك لسببين حاسمين. الأول يتعلّق بالشمال (الجبهة اللبنانية)، بحيث «يفترض أن يمنح الانتقال إلى المرحلة الثالثة ووقف إطلاق النار، سلّماً لحزب الله للنزول عن الشجرة، بادّعاء أن إسرائيل أوقفت الحرب»، وفق الصحيفة. وقد يقود هذا الأمر إلى تسوية، وفق التقديرات الإسرائيلية، وإلا الاستعداد لحرب أوسع بايدن في 9 يوليو في واشنطن». وكانت صحيفة فايننشال تايمز ذكرت أن الولايات المتحدة دعت وزراء خارجية إسرائيل وعدد من الدول العربية لحضور قمة الحلف. ونقلت الصحيفة عن بيان لمسؤول في الحلف أن «الأمين العام (بنس) ستولتنبرغ دعا رؤساء دول وحكومات جميع الحلفاء الاثنين والثلاثين، بالإضافة إلى قادة شركائنا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ».

في غضون ذلك، يواصل جيش الاحتلال تلقّي وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، أمس الجمعة، دعوة أميركية للمشاركة في قمة حلف شمال الأطلسي (ناتو) المزمع عقدها في واشنطن في 9 يوليو/ تموز المقبل. وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية في بيان إن «كاتس تلقى دعوة من نظيره الأميركي انتوني بلينكن للمشاركة في قمة حلف شمال الأطلسي، التي ستعقد بحضور الرئيس الأميركي جو بايدن في 9 يوليو في واشنطن». وكانت صحيفة فايننشال تايمز ذكرت أن الولايات المتحدة دعت وزراء خارجية إسرائيل وعدد من الدول العربية لحضور قمة الحلف. ونقلت الصحيفة عن بيان لمسؤول في الحلف أن «الأمين العام (بنس) ستولتنبرغ دعا رؤساء دول وحكومات جميع الحلفاء الاثنين والثلاثين، بالإضافة إلى قادة شركائنا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ».

في غضون ذلك، يواصل جيش الاحتلال عملياته العسكرية في منطقة رفح وقرب الحدود المصرية، ومن ضمنها البحث عن أنفاق وتدميرها. ورغم استخدامه آليات ضخمة للحفر وجرافات كبيرة، تواجه عملياته نوعاً من الضبابية والحذر الشديد، في ظل غياب معلومات استخبارية كافية، ويقول إنه يحتاج إلى ستة أشهر أخرى لتدمير شبكة الأنفاق التي تشكّل «أنبوب الأكسجين لحركة حماس». ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن قادة في قوات الاحتلال العاملة في رفح، قولهم إن «ألوية رفح (كتائب حماس) قديم ومعروف بقدراته على التفخيخ، وقد قام بتفخيخ العديد من المباني وفتحات الأنفاق، لذلك نحن نتصرف هنا بحكمة وحذر، حتى لو بدا العمل بطيئاً، لضمان سلامة قواتنا». وأضافت أنه في الأشهر السبعة التي سبقت اجتياح جيش الاحتلال رفح، «تعلّمت كتيبة حماس المحلية الدروس. المتفجّرات الكثيرة، وبعضها من أنواع لم يصادفها الضباط والجنود في بقية أنحاء القطاع، مزروعة في فروع الأنفاق وفتحات في عمق الأرض». ويقول قادة جيش الاحتلال في رفح: «سيستغرق تدمير الأنفاق الـ25 التي تم العثور عليها حتى الآن في محور فيلادلفيا خلال الأسابيع الثمانية من العملية، وتحديد مواقع كل الأنفاق المتبقية، مزيداً من الوقت. في تقديرنا، سيستمر هذا لمدة ستة أشهر أخرى على الأقل، وسيتطلب وجودنا الدائم في منطقة فيلادلفيا لأن هذه عملية بطيئة ومعقدة».

وفي تقرير آخر، أشارت صحيفة يديعوت أحرونوت إلى تزايد التركيز في المؤسسة الأمنية على محاولة اغتيال رئيس حركة حماس في قطاع غزة، يحيى السنوار، لأنه «من دون ذلك سيظل كل شيء عالقاً».

في غضون ذلك، كشفت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس الجمعة، أن أكثر من 500 آلية مدرعة تضررت في قطاع غزة منذ بداية العدوان. وقالت صحيفة معاريف إن «العشرات من بين هذه الآليات العسكرية خرجت من الخدمة تماماً وتمت إزالتها من الجيش الإسرائيلي». وأشارت إلى أن «الجيش الإسرائيلي أقام مركزين لوجستيين داخل قطاع غزة من أجل إصلاح المركبات العسكرية المتضررة بفعل هجمات المسلحين الفلسطينيين». ولفتت إلى أن الجنود الذين يجلبون تلك الآليات «متعبون جسدياً ونفسياً» بعد الخسائر التي تعرضوا لها عن قرب. وقالت: «حتى يومنا هذا، استهلكت هذه الحرب أسلحة أكثر بكثير مما قدره الجيش الإسرائيلي في جميع خططه الحربية». وأضافت: «في الأشهر الأخيرة، اشترى الجيش الإسرائيلي أسلحة أكثر مما اشتراه على مر السنين، وعلى الرغم من اقتصاد التسلح المفروض على القوات، فإن الاستهلاك مرتفع». وأعلن الجيش أمس الجمعة مقتل جندي خلال معارك في جنوب غزة.

وأصلت قوات الاحتلال على الأرض، وواصلت قوات الاحتلال توغلها في منطقتين بشمال وجنوب قطاع غزة، فيما قال مسؤولون فلسطينيون بقطاع الصحة لوكالة رويترز إن قصف الدبابات في رفح أسفر عن استشهاد 11 شخصاً وإصابة 40 في قصف طاول خيام المهجرين بمنطقة المواصي غرب مدينة رفح. وقال سكان إن الدبابات تقدمت أكثر نحو الغرب إلى حي الشاكوش في رفح. وقال أحد السكان لـ«رويترز» إنه يجري تكديس الرمال بواسطة جرافات في حي الشاكوش حتى يتسنى للدبابات الإسرائيلية التمركز خلفها.

فلسطينيون يزحفون من المواصي، أمس الجمعة (بشار طالب/فرانس برس)

كشفت وسائل إعلام إسرائيلية عن تضرر 500 مدرّعة في غزة

«يديعوت أحرونوت»: الجيش يحتاج إلى ستة أشهر في محور فيلادلفيا

دعوات لمسؤولين عرب وإسرائيليين للمشاركة في قمة ناتو بواشنطن

عقوبات على «ممولي حماس»

أعلن الاتحاد الأوروبي، أمس الجمعة، فرض عقوبات على ستة أفراد وثلاث شركات متهمة بتمويل حركتي حماس والجهاد الإسلامي، أو بـ«تسهيل أفعالهما العنيفة». وقال المجلس الأوروبي في بيان إن هذه العقوبات تستهدف ثلاث شركات وصفت بأنها «وهمية غايتها تسهيل تدفق الأموال» إلى «حماس»، ويسيطر عليها رجل الأعمال المقيم في السودان أحمد شريف عبدالله عودة. وبشكل عام، ادرج التكتل حتى الآن 12 فرداً وثلاثة كيانات على القائمة السوداء.

غلاف

الاحتلال يعاقب السلطة الفلسطينية

لم تكتف حكومة بنيامين نتنياهو بمواصلة شرعنة بؤر استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، بل إنها بدأت حرباً جديدة على السلطة الفلسطينية، تهدف إلى سحب ما تبقى من صلاحيات شكلية لها على الأرض، بالإضافة إلى فرض عقوبات على مسؤولين فيها وزيادة عمليات تدمير منازل الفلسطينيين

سحب صلاحيات في الضفة وإجراءات انتقامية وشرعنة مزيد من البؤر الاستيطانية

رام الله، حيفا ـ **العربي الجديد**

ترجم المجلس الوزاري الإسرائيلي للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت)، في اجتماعه المسائي أول من أمس الخميس، تهديدات ورؤية غلاة الوزراء المتطرفين أمثال، وزير المالية بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، والتي تضع منع إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة أولوية أساسية لها بالتزامن مع تقويض إضافي لما تبقى من سلطات بيد السلطة الفلسطينية، إلى أفعال تعزز هذا التوجه، وذلك عبر تشريع خمس بؤر استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، والموافقة على سلسلة من الإجراءات «العقابية» التي تستهدف السلطة وقادتها، وسحب صلاحيات منها في الضفة.

وصادق الكابينت، بحسب بيان لسموتريتش الذي تعهد أخيراً بجعل الضفة «جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل»، على شرعنة خمس بؤر استيطانية في الضفة الغربية، والدفع بمخططات لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة في أنحائها، بالإضافة إلى سلسلة من الإجراءات «العقابية» التي تستهدف السلطة الفلسطينية، وذلك بحجة الرد على الحراك الدبلوماسي الذي تقوده السلطة ضد الاحتلال في المؤسسات الدولية. وقال سموتريتش إن هذه القرارات تأتي «في أعقاب نشاط السلطة الفلسطينية في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، ومذكرات الاعتقال (المرتقب صدورها) ضد كبار المسؤولين الإسرائيليين والضغط الذي تمارسه من أجل الاعتراف الأحادي بالدولة الفلسطينية من قبل مختلف الدول». والبؤر الاستيطانية الخمس التي أعلن سموتريتش أن الكابينت صادق على شرعنتها تقع في مواقع استراتيجية في الضفة الغربية، وهي «أفيتار» في منطقة نابلس، و«سادي إفرايم» و«غفعات أساف» في منطقة رام الله، و«حالتس» في المنطقة الواقعة بين الخليل ويت لحم، بالإضافة إلى البؤرة الاستيطانية «أدوريم» في منطقة الخليل، جنوبي الضفة المحتلة. كما أعلن سموتريتش أنه «ستُطرح مناقصات بناء (استيطاني) وستُدعى مديرية التخطيط العليا للاجتماع والمصادقة على خطط بناء آلاف الوحدات السكنية (الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة)». وبحسب قناة «كان 11»، فإن مقترح سموتريتش يتمثل بشرعنة بؤرة استيطانية مقابل كل دولة اعترفت بدولة فلسطين منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وهي سلوفينيا وإسبانيا والنرويج وإيرلندا وأرمينيا. وذكرت القناة 12 أن الجيش الإسرائيلي والمسؤولين في جهاز «الشاباك» أوصوا بعدم المصادقة على الخطوات التي بادر إليها سموتريتش خلال الفترة الراهنة، على اعتبار أنها قد تؤدي إلى تصعيد أمني في الضفة.

كما أعلن سموتريتش أنه ستُفرض عقوبات على كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية، وستُسحب صلاحيات من السلطة في الضفة، وستُزاد الإجراءات ضد البناء الفلسطيني. ولم يذكر سموتريتش، في بيانه، من هم كبار مسؤولي السلطة الفلسطينية الذين سيتضررون من العقوبات، وبأي طريقة ستُتخذ إجراءات ضد صلاحيات السلطة الفلسطينية، وضد البناء في الضفة الغربية. وقال إن الكابينت صادق على أن «تعمل الحكومة الإسرائيلية على الدفع بإجراءات للرد على السلطة، تشمل: إلغاء التصاريح والمزايا المختلفة لمسؤولي السلطة، وتقييد الحركة ومنع مسؤولي السلطة من مغادرة البلاد، وطرد مسؤولين، وسحب صلاحيات الإنفاذ من السلطة في يهودا (الضفة الغربية) وإنفاذ القانون ضد البناء المتفشي في المنطقة، وتطبيق القانون في المناطق ب ضد الأضرار التي لحقت بالمواقع التراثية والمخاطر البيئية». وبحسب القناة 12 الإسرائيلية، فإن جهاز «الشاباك» عارض الخطوات التي دفع بها سموتريتش، مقابل تحويل أموال عائدات الضرائب (المقاصة) إلى السلطة الفلسطينية، على أثر التحذيرات من تفاقم الأزمة المالية للسلطة، والضغوط الأميركية والأوروبية على إسرائيل في هذا الشأن. بموازاة ذلك، أفادت صحيفة هآرتس، أمس الجمعة، نقلاً عن مصادر لم تسمّها، بأن سموتريتش سيلغي قراره بتجميد تحويل أموال الضرائب التي تجمعها إسرائيل للسلطة الفلسطينية، في ظل القلق في إسرائيل والمجتمع الدولي من انهيارها. ووفقاً لمصادر الصحيفة، فإنه من المتوقع أيضاً أن يلغي سموتريتش تجميد تحويل أموال الضمانات إلى البنوك الإسرائيلية التي تعمل مع السلطة الفلسطينية. ويؤدي تجميد الضمانات إلى صعوبة في عمل السلطة الفلسطينية مع البنوك في إسرائيل، ما يلحق ضرراً بالغاً بوضعها.

وكان اتفاق أوسلو، الموقع في العام 1993، حدد خريطة وصلاحيات السلطة الفلسطينية والاحتلال في الضفة الغربية. ومنح السلطة صلاحيات للعمل في مناطق (أ) و(ب)، مع سيطرة إسرائيلية كاملة على المنطقة المصنفة (ج). وبقع نحو 21% من إجمالي مساحة الضفة ضمن المنطقة (أ)، وتخضع أمنياً وإدارياً بشكل كامل للسلطة الفلسطينية. ومع اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000، أعادت إسرائيل احتلالها بشكل كامل ولم تنسحب منها بشكل كلي. وتخضع المنطقة (ب) إدارياً للسلطة الفلسطينية وأمنياً لإسرائيل، وتُقدر مساحتها بنحو 18% من مساحة الضفة. وتخضع المنطقة المصنفة (ج) أمنياً ومدنياً لإسرائيل. وكان سموتريتش قال خلال افتتاحه جلسة الكتلة البرلمانية لحزب الصهيونية الدينية الذي يتزعمه، الاثنين الماضي، إنه سيفرض أمراً واقعاً لجعل الضفة الغربية المحتلة «جزءاً لا يتجزأ من إسرائيل» وسيعمل على منع إقامة دولة فلسطينية. كما تعهد بتنظيم البؤر الاستيطانية وإقامة مستوطنات جديدة. وبعد ساعات من انتهاء جلسة الكابينت، حاصرت قوات الاحتلال الإسرائيلي منطقة جبل صبيح في بلدة بيتا جنوب نابلس شمالي الضفة الغربية، حيث أقيمت بؤرة «أفيتار». وقال الكاتب مجدي حمايل، من بلدة بيتا، لـ«العربي الجديد»، إن المئات من الآهالي أدوا صلاة الجمعة فوق أراضي جبل مقابل لجبل صبيح، وبعد انتهاء الصلاة، حاولوا الانطلاق بمسيرة نحو جبل صبيح، لكنهم فوجئوا بعشرات من جنود الاحتلال يحاصرون المنطقة ويمنعون الأهالي من الوصول إليه.

حاصرت قوات الاحتلال منطقة جبل صبيح حيث أقيمت «أفيتار»

ودانت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان، مصادقة الكابينت الإسرائيلي على شرعنة خمس بؤر استعمارية في الضفة الغربية، والدفع بمخططات لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة. وقالت إنها «تنظر بخطورة بالغة لمواصلة الحكومة الإسرائيلية ارتكاب جريمة التوسع الاستيطاني وتعميق الأبارتهايد، بهدف إغلاق الباب أمام أي فرصة لتجسيد الدولة الفلسطينية، وتحملها المسؤولية الكاملة والمباشرة عن نتائجها وتداعياتها الخطيرة على ساحة الصراع والمنطقة برمتها». وأكدت أن «التصعيد الاستيطاني الحاصل في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية تحت سافر لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، خاصة القرار 2334، واستخفاف إسرائيلي رسمي بالإجماع الدولي الرافض للاستعمار باعتباره عقبة في طريق تطبيق حل الدولتين». بدوره، قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأمين سر المجلس الوطني الفلسطيني، حسين الشيخ، لوكالة رويترز، إن «قرار شرعنة عدد من البؤر الاستيطانية، ومنها البؤرة المقامة على أراضي (بلدة) بيتا التي دفع أبناء شعبنا تضحيات كبيرة للدفاع عن أرضهم لمنع إقامتها، لن يغير من حقيقة أن هذه مستعمرات استيطانية غير شرعية وهي مخالفة لكل القرارات الدولية». وأضاف: «ما اتخذته حكومة الاحتلال من قرارات الهدف منها استمرار حرب الإبادة التي يتعرض لها شعبنا الفلسطيني». وأعلن أن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ستواصلان الضغط من أجل مثول إسرائيل أمام المحاكم الدولية و«المطالبة بفرض عقوبات عليها لوقف جرائمها ضد أبناء شعبنا وتحديداً في قطاع غزة المستمرة منذ تسعة أشهر».

من جانبه، اعتبر الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية مصطفى البرغوثي، في بيان أمس الجمعة، قرار شرعنة بؤر استيطانية في الضفة الغربية «إعلان ضم وتهويد»، و«أخطر ما يواجهه الشعب الفلسطيني منذ نكبة 1948». وحذّر البرغوثي، في بيان، من خطورة قرارات الكابينت الإسرائيلي. وقال: «القرارات شملت الاستيلاء الكامل على الصلاحيات المدنية للسلطة الفلسطينية في ما يسمى المنطقة (ب) وإخضاعها لسيطرة المستوطنين بزعامة سموتريتش بعد إلغاء الصلاحيات الأمنية للسلطة في المنطقة (أ)». وأشار إلى أن تلك الخطوة الإسرائيلية تعدّ «تأكيداً لإنهاء إسرائيل كل ما تبقّى من اتفاق أوسلو البائس». وتابع: «الأخطر من ذلك أن القرارات تشرّع وتنفذ تغيير طابع الضفة الغربية، باعتبارها أرضاً فلسطينية محتلة فيها أجسام استيطانية غريبة، إلى أرض إسرائيلية تحاصر فيها المستوطنات وطرقها المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وتحولها إلى غيتوهات (مجمعات) معزولة ومضطهدة». وقال البرغوثي إن «قرارات الكابينت لا تشمل فقط بناء مزيد من المستوطنات غير الشرعية، بل وهدماً واسعاً لبيوت ومنشآت فلسطينية في معظم الضفة الغربية». ودعا القوى والفصائل والطاقات الفلسطينية إلى «تنحية خلافاتها وصراعاتها والإسراع في تحقيق وحدة وطنية وقيادة وطنية موحدة على برنامج وطني كفاحي يتصدّى لمخططات التصفية والتهويد التي لن ترحم أحداً».

عقوبات كندية

أعلنت وزارة الخارجية الكندية، في بيان مساء أمس الأول، أنها فرضت عقوبات على سبعة أفراد وخمسة كيانات لدورهم في تسهيل أو دعم أو المساهمة مالياً في أعمال عنف مستوطنين ضد مدنيين فلسطينيين بالضفة الغربية المحتلة. وأعربت وزيرة الخارجية ميلاني جولي (الصورة) عن «قلقها العميق» إزاء هذا العنف، مؤكدة إدانتها هذه الأعمال ومطالبة السلطات الإسرائيلية بـ«ضمان حماية السكان المدنيين ومحاسبة المسؤولين» عن هذه الاعتداءات.

أعلن سموتريتش عدم تحويل أموال الضرائب للسلطة الفلسطينية (أمير ليفي/Getty)

الحدث

الاحتلال يريد منطقة عازلة بعمق 16 كيلومتراً على الحدود... وسفن أميركية في شرق المتوسط

غموض على الجبهة اللبنانية

يسود الغموض الجبهة اللبنانية في ظلّ تضارب المعطيات بين التهدئة والتدحرج نحو الحرب الشاملة بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي. وفي وقت اعتبر مسؤولون إسرائيليون أن الأولوية للتسوية مع لبنان، ذكرت قيادة سلاح الجو الإسرائيلي أنها جاهزة «للهجوم»، على وقع توجه سفن أميركية إلى شرق المتوسط

بيروت ـ **رينا الجمّال**
حيفا ـ **نايف زيداني**

يخيّم الغموض على مصير المواجهة بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي، إذ إنه على الرغم من التصريحات الإسرائيلية، العلنية والمسرّبة، بشأن «أولوية التسوية الدبلوماسية»، فإن التوتر الميداني على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة لم يهدأ، بالتزامن مع استمرار التحشيد العسكري الإسرائيلي، في مقابل تتالي دعوات دول عدة لرعاياها بمغادرة لبنان، واستنفار دول أخرى مجهزة إمكانياتها في سبيل إجلاء رعاياها في حال نشوب الحرب الشاملة. في السياق، كشف مسؤولون أميركيون، مساء أول من أمس الخميس، أن وزارة الدفاع (بنتاغون) باشرت نقل بعض الأصول العسكرية قرب إسرائيل ولبنان لتكون جاهزة لإجلاء الأميركيين إذا اشتد القتال بين إسرائيل وحزب الله. ونقلت قناة «إن بي سي» الأميركية عن المسؤولين قولهم إن سفينة هجومية وجنوداً من مشاة البحرية تحركوا إلى البحر المتوسط للانضمام إلى سفينة إنزال هناك. وأضافوا أن واشنطن تبحث مع حلفائها تنسيق عمليات الإجلاء من لبنان وأي عمليات عسكرية، من دون توضيح معنى «عمليات عسكرية». وذكرت القناة أن مسؤولين إسرائيليين مصممون على ملاحقة حزب الله في لبنان رغم ضغوط إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن. وأشارت القناة الأميركية إلى أن إسرائيل راغبة في إنشاء منطقة عازلة بعمق 16 كيلومتراً على الحدود اللبنانية، وأنها ساعية إلى إبعاد حزب الله عن الحدود دبلوماسياً، وإن تعذر، «فالجيش مستعد لاستخدام القوة».

وكانت كل من ألمانيا وهولندا وكندا ومقدونيا الشمالية دعت، الأحد الماضي، مواطنيها إلى مغادرة لبنان. كما دعت الكويت مواطنيها إلى العدول عن السفر إلى لبنان حالياً. من جهة أخرى، كشف مسؤول أميركي، لم يكشف عن اسمه، لوكالة أسوشييتد برس، أمس الجمعة، أن السفينة الهجومية البرمائية الأميركية «واسب» دخلت منطقة شرق البحر المتوسط في الأيام الأخيرة. وأشار إلى أنه في حين أن لدى «واسب» القدرة على المساهمة في إجلاء المدنيين في حال اندلاع حرب واسعة النطاق بين إسرائيل وحزب الله، إلا أن هذا ليس السبب الرئيسي وراء وجودها، مضيفاً أن «الأمر يتعلق بالردع».

وأمس الجمعة، كشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن مسؤولين أميركيين أبلغوا وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، خلال زيارته إلى واشنطن الأسبوع الحالي، أن محاولة إسرائيلية لشن مناورة برية «محدودة» في جنوب لبنان ستؤدي إلى اندلاع حرب شاملة مع حزب الله، وستنضم إيران إليها، وفقاً لتقديرات الاستخبارات الأميركية التي قُدمت لمسؤولين إسرائيليين آخرين أيضاً. وقال مسؤول أميركي خلال محادثات مع مسؤولين إسرائيليين إنه «حتى لو تعهدت إسرائيل بأنها تريد إبعاد حزب الله عن الحدود فقط، ولا تريد تدمير بيروت، فإن الجانب الآخر لن يصدقها. وثمة احتمال مرتفع أكثر أن محاولة كهذه لتنفيذ عملية عسكرية محدودة ستؤدي بسرعة كبيرة إلى دمار واسع في كلا جانبي الحدود».

وأمس الجمعة، نقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن غالانت قوله إن «اتفاقاً يبعد حزب الله عن الحدود سيكون مقبولاً لنا»، فيما نقلت عنه صحيفة يديعوت أحرونوت قوله: قلت للأميركيين لا تريد حرباً في الشمال، وسنقبل باتفاق يُبقي حزب الله بعيداً عن الحدود. وأضافت الصحيفة أن غالانت أوضح للأميركيين أن إسرائيل لا تسعى للحرب مع حزب الله، بل لتسوية إن أمكن ذلك.

> غالانت: لا نسعى للحرب مع حزب الله بل لتسوية إن أمكن
>
> مسؤول أميركي: أي مناورة برية محدودة لإسرائيل ستُشعل حرباً

وكانت «يديعوت أحرونوت» قد نشرت تقريراً، في عددها الصادر أمس الجمعة، جاء فيه: من أجل دفع حزب الله نحو التسوية، قال غالانت للأميركيين إن على (الأمين العام للحزب) حسن نصر الله الاقتناع بأن إسرائيل ستشن حرباً، وأن الولايات المتحدة ستقف معها، بما في ذلك مدّها بالسلاح، مبرراً ذلك بأن الردع هو ما يقود إلى اتفاقات في المنطقة، وليس قوى عُظمى تضغط على الأطراف للامتناع عن التصعيد. كما نقلت هيئة البث الإسرائيلية عن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قوله أمس الجمعة: «إذا توصلنا إلى اتفاق يسمح بعودة سكان الشمال إلى منازلهم، يمكننا التوصل إلى تسوية».

بدوره، اعتبر قائد القوات الجوية في جيش الاحتلال تومر بار، مساء الخميس، أن «حركة حماس في غزة ستهزم قريباً، وأن إسرائيل جاهزة لمواجهة حزب الله في الشمال»، مضيفاً أن «عملية الدفاع المتواصلة عن جميع حدودنا أمر صعب، ونحن نستثمر في أساليب قتالية جديدة». وأكد، في إشارة إلى التصعيد في لبنان، أن «مهاجمة العدو في أراضيه هي الخيار المناسب، فالحل ليس دفاعياً فقط، وإنما قد يكون عبر الهجوم».

في بيروت، دعا الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية حسام زكي إلى احتواء التصعيد الدائر جنوب لبنان مع الاحتلال الإسرائيلي. وجاء في بيان للجامعة العربية، أمس الجمعة، في ختام زيارة زكي إلى بيروت التي بدأها الأربعاء الماضي، أن «الزيارة كان لها طابع تضامني مع لبنان وشعبه». وأكد البيان أنه «لا سبيل لاحتواء التصعيد الحالي في الجنوب اللبناني من دون وقف إطلاق نار تام بغزة يشمل أيضاً وقف المواجهات في الجنوب اللبناني».

بدوره، تداول الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله مع الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان محمد طقوش «حول آخر التطورات السياسية والأمنية في لبنان وفلسطين»، حسب ما جاء في بيان صادر عن حزب الله أمس الجمعة. ميدانياً، أغارت طائرات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الجمعة، على مبنى من ثلاثة طوابق في كفركلا ومنزل في شيحين، ودمرتهما بالكامل. كما ألقت مسيرة إسرائيلية قنابل حارقة في مشروع زراعي خلف تلة الحمامص في الوزّاني. وقصف الاحتلال مدفعياً، أمس الجمعة، الخيام وحرج كفركلا وأطراف الناقورة.

واستهدف حزب الله، أمس الجمعة، الأجهزة التجسسية في موقع بركة ريشا، وتجمعاً لجنود الاحتلال في محيط مثلث الطيحات. وأعلن الجيش الإسرائيلي اعتراض مسيّرة تسللت من لبنان باتجاه منطقة إصبع الجليل، أمس الجمعة. وليل الخميس ـ الجمعة، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على حدائا والخيام. وهاجم حزب الله، ليل الخميس . الجمعة، موقع الناقورة البحري بـ«مسيرات انقضاضية»، وفق بيانه، فضلاً عن القاعدة الأساسية للدفاع الجوي الصاروخي التابع لقيادة المنطقة الشمالية في ثكنة بيريا، وموقع روسية القرن. ونعى الحزب أربعة من عناصره في أثناء المواجهات أول من أمس الخميس.

آلار غارة إسرائيلية على شيحا، 26 يونيو 2024 (حسين مالا/أسوشييتد برس)

عمّان تحذّر رعاياها

دعت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنيين، المواطنين الأردنيين، أمس الجمعة، لتجنب السفر إلى لبنان. وذكرت الوزارة في بيان لها «في ضوء التطورات التي تشهدها المنطقة، تهيب وزارة الخارجية وشؤون المغتربين بالمواطنين الأردنيين تجنب السفر إلى لبنان في الوقت الراهن». ودعا المتحدث الرسمي باسم الوزارة، سفيان القضاة، الأردنيين الموجودين في لبنان إلى التسجيل الفوري على الموقع الإلكتروني للسفارة في بيروت.

متابعة

من تظاهرات عمّان أمس (العربي الجديد)

تظاهرات في الأردن والمغرب واليمن

الرباط ـ **عادل نجدي**
عمّان ـ **انور الزيادات**

تواصلت التظاهرات المنددة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والداعمة للمقاومة الفلسطينية، أمس الجمعة، إذ انطلقت مسيرة حاشدة في عمّان، دعا إليها الملتقى الوطني لدعم المقاومة وحماية الوطن وأحزاب وطنية، بعد صلاة الجمعة من أمام المسجد الحسيني في منطقة وسط البلد، وذلك تحت شعار «جريمة الإبادة والتجويع قرار أميركي بأيدٍ صهيونية وتخاذل عربي رسمي». وطالب المشاركون بوقف حرب التجويع والإبادة المتواصلة على قطاع غزة منذ أكثر من ثمانية أشهر، منددين بجرائم الإبادة الجماعية التي يتعرّض لها أهالي غزة على يد قوات الاحتلال بدعم عسكري وسياسي واقتصادي أميركي. ودعا المشاركون في المسيرة الحكومة الأردنية إلى «وقف كلّ أشكال التطبيع مع العدوّ» وإلغاء اتفاقية وادي عربة، كما طالبوا بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة. وانتقد المشاركون الموقف العربي الرسمي من الإبادة الجماعية وحرب التجويع التي يفرضها جيش الاحتلال على قطاع غزة، مطالبين الأنظمة العربية بكسر الحصار وإيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى كل مناطق القطاع، ووقف أي علاقات مع كيان الاحتلال. وأكد المشاركون دعمهم المقاومة الفلسطينية المسلّحة في مواجهة دولة الاحتلال، باعتبارها السبيل لردع العدوّ ودحر الاحتلال.

أما في المغرب، فشارك الآلاف عقب صلاة الجمعة أمس، في 106 تظاهرات ووقفات احتجاجية على امتداد مناطق المغرب، دعماً لغزة في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وإحياءً لـ«جمعة طوفان الأقصى الـ38». ورفع المشاركون شعارات مندّدة بسياسة تجويع أهل غزة ومستنكرة لحرب الإبادة الإسرائيلية في حق النساء والأطفال، مطالبين المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته في حماية المدنيين. وشجب المحتجّون، في الوقفات التي نُظّمت تحت شعار «شمال غزة يموت جوعاً»، الصمت الدولي والتخاذل العربي الرسمي، معبرين عن رفضهم «ممارسات الدولة المغربية التطبيعية مع الكيان المحتل، والتي كان آخرها السماح لسفينة إسرائيلية بالرسو في ميناء مدينة طنجة».

وفي اليمن، شهد ميدان السبعين في العاصمة صنعاء، أمس الجمعة، تظاهرة لنصرة الشعب الفلسطيني تحت شعار «لا غزة لشعوب الأمة دون الانتصار لغزة». وحمل المتظاهرون الأعلام اليمنية والفلسطينية، ورايات الحرية والأعلام واللافتات الداعية إلى مقاطعة البضائع الأميركية والإسرائيلية، واللافتات المندّدة بـ«العدوان الأميركي الصهيوني البريطاني على فلسطين واليمن». وأكد البيان الصادر عن المتظاهرين الاستمرار في الخروج الأسبوعي «جهاداً في سبيل الله ونصرة للشعب الفلسطيني»، مشدّداً على «الموقف الثابت بنصرة ومساندة الشعب الفلسطيني ومجاهديه في غزة وكل فلسطين» عبر العمليات العسكرية المتصاعدة التي ينفذها الحوثيون. وأشاد البيان باستمرار التظاهرات والوقفات الشعبية المساندة للشعب الفلسطيني في مختلف أنحاء العالم، ومنها التظاهرات الشعبية في الأردن والمغرب، واستمرار الحراك الطلابي في الجامعات الأميركية والأوروبية.

استهداف سفينة في البحر الأحمر

أفادت هيئة عمليات التجارة البحرية البريطانية، أمس الجمعة، بأن ربان سفينة أبلغ عن سقوط خمسة صواريخ بالقرب من سفينته في البحر الأحمر على بعد 150 ميلاً بحرياً شمال غربي مدينة الحديدة في اليمن. وذكرت الهيئة أن السفينة لم تبلغ عن وقوع أضرار جراء الواقعة وتبحر نحو الشمال. ولم تكشف الهيئة أي معلومات عن السفينة أو حمولتها. وتستهدف جماعة الحوثيين السفن الإسرائيلية أو المتجهة إلى موانئها إلى جانب السفن البريطانية والأميركية، مؤكدة أنها لن تتوقف عن تنفيذ الهجمات قبل انتهاء العدوان الإسرائيلي على غزة. وكان مجلس الأمن الدولي اعتمد أول من أمس الخميس القرار رقم 2739 الذي يمدد لولاية الإبلاغ، أي التقارير الدورية والشهرية التي يقدمها الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن حول هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر. كما كرر في القرار مطالبة الحوثيين بالكف عن جميع الهجمات ضد سفن النقل والسفن التجارية. وصدر القرار بتأييد 12 عضواً وامتناع الجزائر والصين وروسيا عن التصويت.

(رويترز، العربي الجديد)

شي جين بينغ: الصين تخطط لإصلاحات كبرى

أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ (الصورة)، أمس الجمعة، أن الحزب الشيوعي الحاكم يخطط لتطبيق إصلاحات كبرى قبيل عقد اللجنة المركزية العشرين للحزب الشيوعي الصيني جلستها الكاملة الثالثة في 15 يوليو/ تموز المقبل والتي تتابع عن كثب التعافي الاقتصادي ويتوقع أن يتصدر جدول أعمالها. وشدد الرئيس الصيني على أن صانعي السياسات «يخططون لإجراءات كبيرة ويطلقونها من أجل تعميق الإصلاح بشكل شامل». وأضاف «سنشكل بيئة أعمال قانونية ودولية أكثر تركيزاً على الأسواق». وتابع «سيُفتح باب الصين بشكل أوسع ولن يُغلق إطلاقاً». كما أكد شي في خطابه الذي جاء في الذكرى السبعين لبعض المبادئ الدبلوماسية الأساسية في الصين، أن بكين ستواصل لعب «أدوار بنّاءة» في نزاعات دولية على غرار غزة وأوكرانيا.

(فرانس برس)

تقرير

أبناء العزازمة في سيناء يطالبون بحقوق وخدمات غائبة

يطالب أبناء قبيلة العزازمة الذين يقطنون في سيناء شرقي مصر منذ عقود، بحقوق وخدمات يعتبرون أن الدولة المصرية لا توفرها لهم لعدم اعترافها بهم

سيناء ـ **محمود خليل**

في خضم تصاعد الأحداث على الحدود الشرقية لمصر، مع استمرار حرب الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ ثمانية أشهر، بلغ الاحتلال محور فيلادلفيا، الفاصل بين قطاع غزة ومصر. وتعالت المطالب بضرورة اتخاذ الدولة المصرية إجراءات للمحافظة على أرض سيناء من المطامع الإسرائيلية، التي لم تفلح دولة الاحتلال في إخفائها خلال هذه الحرب، بمحاولة تهجير الفلسطينيين نحو الأراضي المصرية. ولعل من أبرز الخطوات التي دعا لها أهالي سيناء، الاهتمام بتوفير الاحتياجات الأساسية لهم، وبرز بين الأهالي قضية قبيلة العزازمة القاطنة في سيناء منذ عقود، من دون الحصول على اعتراف بهم الدولة المصرية رغم تبدل الحكومات والأنظمة فيها.

وبدأت مشكلة قبيلة العزازمة منذ عقود، حين انقسمت القبيلة بين سيناء والنقب والأردن وبلدان أخرى، إلا أن قضيتهم في سيناء مختلفة، في ظل عدم رغبة الدولة بالاعتراف بهم مواطنين مصريين لهم الحقوق الكاملة. وحول ذلك، قال أحمد سليمان، وهو أحد أفراد القبيلة، الساكن على مسافة عدة كيلومترات بين الحدود المصرية مع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، إن «أفراد القبيلة المقيمين على أرض سيناء لا يزالون يعيشون الظلم الذي نال من أعمار أجدادهم وآبائهم وأبنائهم وأحفادهم». وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الدولة المصرية لا تعترف بحقوقهم المشروعة بما هم مواطنون على أرض مصر، وحتى يومنا هذا ترفض الدولة إصدار بطاقات تعريف لهم، أسوةً بالمواطنين المصريين، وكذلك ترفض تملكهم للأرض، وتسجيلهم في أي إجراء حكومي رسمي».

وأشار سليمان إلى أنه من الصعب العيش في القرى العائدة للعزازمة القبيلة العزازمة على الحدود الشرقية لمصر، في ظل عدم توافر الخدمات الأساسية، إلا أن السكان مضطرون للبقاء فيها، لصعوبة تحركهم داخل مصر، وعدم اعتراف أي مؤسسة حكومية أو خاصة بهم. واعتمدوا على أنفسهم في توفير كل متطلبات الحياة، بالإضافة إلى السعي وراء تعليم أبنائهم أساسيات القراءة والكتابة، والبحث عن العلاج للمرضى منهم، والحفر في الأرض بحثاً عن المياه لمنازلهم، التي سمحت لهم الدولة ببنائها من الطوب قبل عقدين، بعد أن عاشوا عشرات السنين في البيوت من الصفيح. وبيّن سليمان أن الظروف الحياتية في منطقة قبيلة العزازمة قاسية للغاية، فالوحدة الصحية التي بنتها الدولة المصرية ليست سوى مبنى فارغ من الكوادر البشرية والأجهزة الطبية، ومن غير المسموح لأبناء القبيلة استخراج شهادات الميلاد، إلا ممن كانت والدته مصرية الأصل. وهو ما دفع أبناء قبيلة العزازمة إلى العزوف عن الزواج من بنات القبيلة والاتجاه للزواج من المصريات لضمان حياة كريمة لأبنائهم. في المقابل، فإن الزواج العرفي، بحضور أفراد القبيلة، هو وحده المعترف به للمتزوجين من نساء في القبيلة، إذ لم يتم تسجيل زواج داخل القبلية في دوائر الدولة المصرية.

> رفضت جهات حكومية التعليق لـ«العربي الجديد» حول القضية

بدوره، رأى الشيخ محمد العزامي في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «قبيلة العزازمة تعتبر الحرب على الحدود فرصة للدولة المصرية كي تضم أبناء القبيلة إلى حضنها، وتعترف بهم كأبناء مصر، فهم السد العالي على الحدود الشرقية، الذين ينتمون لوطنهم مصر، ويرغبون في الدفاع عنها وحماية حدودها إذا طلب منهم ذلك، إلا أن ما نتمناه غير مطروح على طاولة الحكومة المصرية، التي تصر على عدم الاعتراف بنا أبناء هذا الشعب، وعدم التقدم خطوة للأمام على طريق الاهتمام بسيناء وأهلها، لما تمثله هذه المنطقة من أهمية للأمن القومي المصري». وأضاف العزامي، الذي رفض الحديث أكثر من مرة حول موقف القبيلة من الحرب على غزة والموقف المصري من سيناء في هذه المرحلة الحرجة، أنه لو أرادت الدولة المصرية ضرب المخططات الإسرائيلية للنيل من أرض سيناء، لزادت اهتمامها بأهالي المنطقة وفي مقدمتهم قبيلة العزازمة التي رفضت كل المغريات بالانتقال من سيناء لصحراء النقب تحت الحكم الإسرائيلي على مدار العقود الماضية. إن لقبيلة العزازمة حرصاً على البقاء في مصر والانتماء الوطني لها، بيد أن كل هذا التمسك وُجِه بتعنت مصري ورفض غير مفهوم الدوافع، في ظل عدم الاهتمام بأهالي سيناء وقبائلها، واقتصار ذلك على المقربين من الأجهزة الأمنية والجيش فقط.

وفقاً لأهالي العزازمة فإن مطالبهم متمحورة حول اعتراف الدولة بهم وتوفير أساسيات الحياة من بنى تحتية ومؤسسات حكومية في مناطق وجودهم، إذ إن عددهم تجاوز الآلاف، رغم عدم وجود إحصاء دقيق لهم. ورفضت جهات حكومية مصرية في محافظة شمال سيناء، التعليق لـ«العربي الجديد»، حول هذه القضية، معللة ذلك بأنها ليست قضية محلية بل سيادية، ممنوع عليهم الحديث بشأنها.

افراد قبائل في سيناء، 10 يناير 2024 (علي مصطفى/Getty)

رصد

توجس من مرشحة بايدن لمنصب السفيرة الأميركية في العراق

تثير مرشحة الرئيس الأميركي جو بايدن لمنصب السفيرة الأميركية في العراق تريسي آن جاكوبسون، هواجس الفصائل العراقية

بغداد ـ **محمد الباسم**

أثارت تعليقات المرشحة الجديدة لمنصب السفيرة الأميركية في العراق تريسي آن جاكوبسون، هواجس لدى الفصائل المسلحة العراقية، بعد هجومها عليها واعتبارها امتداداً للنفوذ الإيراني في المنطقة ككل. كما طرحت جاكوبسون في كلمة أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي قبل أيام خطتها للتعامل مع «الإرهاب»، ونفوذ الميليشيات المتحالفة مع إيران والتي «تشكل خطراً على مستقبل العراق»، بحسب تعبيرها.

وفي يناير/كانون الثاني الماضي، رشح الرئيس الأميركي جو بايدن، تريسي آن جاكوبسون لمنصب السفيرة الأميركية في العراق بصفة «فوق العادة» ومفوضة الولايات المتحدة لدى العراق، بدلاً من ألينا رومانوسكي. وظهرت المرشحة الجديدة في منتصف يونيو/ حزيران الحالي أمام مجلس الشيوخ الأميركي، مشيرة إلى امتلاكها «خبرة تزيد عن 30 عاماً في وزارة الخارجية، وأنها ستعمل بشكل وثيق مع اللجنة لتعزيز المصالح الأميركية في العراق». وشدّدت على «أهمية تعزيز استقرار وأمن وسيادة العراق، وأن تنظيم داعش ما يزال يشكل تهديداً في المنطقة». وأشارت جاكوبسون (59 عاماً) إلى أن «وجود التنمية الاقتصادية، وحكومة قادرة على تقديم الخدمات لشعبها، يقلل من جذب الإرهاب ويقلل أيضاً من نفوذ الميليشيات المتحالفة مع إيران، التي تشكل خطراً كبيراً على مستقبل البلاد». واعتبرت أن «إيران ممثل خبيث في العراق ومزعزع لاستقرار المنطقة وندرك أن التهديد الرئيسي للعراق هو الميليشيات المتحالفة مع إيران، وأنها لن تسمح لإيران باستخدام الغاز المورد لتشغيل المحطات سلاحاً ضد العراق».

وشغلت جاكوبسون أخيراً منصب القائم بالأعمال المؤقت في سفارة الولايات المتحدة في أديس أبابا إثيوبيا. وعلى مدار مسيرتها المهنية، كانت سفيرة الولايات المتحدة في طاجيكستان وتركمانستان وكوسوفو، ونائب رئيس البعثة في سفارة الولايات المتحدة في ريغا لاتفيا.

وعقب تعليقات جاكوبسون، شنّ أعضاء من الفصائل العراقية، وأحزاب عربية شيعية أخرى، هجوماً عليها. في السياق، علّق رئيس المجلس السياسي لجماعة حركة النجباء، علي الأسدي، عبر منشور على منصة إكس (تويتر سابقاً) قائلاً: «لم نلحظ جديداً في لغة السفيرة الأميركية الجديدة، فهي تمارس منهج الوصاية على بلدنا. ولكن الجديد هو ما نريد تكراره للسياسيين العراقيين، وهو أنكم تتخبطون في حالة انجرار لا ليس فيها وراء المطامع والانتهاكات الأميركية...».

جاكوبسون خلال عملها في إثيوبيا (تويتر)

ووجه رسالة إلى جاكوبسون: «عليك أن تعي وتعلمي أن الأيام بيننا، ولن تكون صفعاتنا القادمة إلا على الأنوف، وسترين لمن الكلمة الفصل». كما بدأ الإعلام المرتبط بالجماعات العراقية المسلحة، حملة إعلامية مهاجماً جاكوبسون.

من جهته، قال عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي، عامر الفايز، إن التعليقات الحديثة لجاكوبسون «ليست دبلوماسية، مع العلم أننا نعرف أن من حقها أن تطرح أفكارها وبرنامجها الدبلوماسية في العراق، لكن من غير الصحيح أن تكون بهذه اللهجة، لا سيما وأنها أشعرت أطرافاً عراقية مهمة بعدم الاطمئنان، وكأنها تريد أن تفتعل مشاكل جديدة في البلاد».

وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «جاكوبسون مارست الاستفزاز في تعليقاتها الأخرى، ما اضطر بعض الجهات العراقية إلى الرد».

بدوره، أشار المحلل السياسي غالب الدعمي، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «التصعيد الأميركي ضد الفصائل المسلحة القريبة من إيران، من قبل الإدارة الأميركية لا ينتهي، وأن جاكوبسون ربما تريد أن تقول إنها قوية في رسالة تحذير قبل وصولها إلى بغداد، لكن في الحقيقة، فإن العمل الدبلوماسي والتراكمات والاتفاقات الأميركية العراقية مستمرة، ولا يمكن أن تستمر طريقة التهديد والوعيد من قبل الأميركيين».

دعوى قضائية ضد هولندا بسبب تسليح إسرائيل

رفعت ثلاث منظمات غير حكومية تعنى بحقوق الإنسان دعوى قضائية ضد الحكومة الهولندية مرة أخرى، أمس الجمعة، مؤكدة أن الحظر على تزويد إسرائيل بقطع لمقاتلات من طراز أف-35 لم يتم احترامه عملياً. وفي حكم تاريخي صدر في فبراير/شباط الماضي أمرت محكمة الاستئناف هولندا بالتوقف عن تزويد قطع غيار لهذه الطائرات التي تستخدمها إسرائيل في قطاع غزة. واعتبرت المحكمة حينها أن هناك «خطراً واضحاً» من مشاركة الطائرات في عمليات تنتهك القوانين الإنسانية الدولية. لكن المنظمات غير الحكومية عادت إلى المحكمة أمس مؤكدة أن الحظر لم يمنع استخدام القطع المصنعة في هولندا في طائرات إسرائيلية. وقالت أوكسفام نوفيب، إحدى المنظمات الثلاث التي تقف وراء هذا الخطوة إنه «للأسف كل شيء يشير إلى أن هذه القطع القادمة من هولندا ينتهي بها الأمر في إسرائيل عبر طرق ملتوية».

(فرانس برس)

يبرز التناقض في الانتخابات الفرنسية المقبلة، من خلال برنامج اليمين المتطرف المتمثل بحزب التجمع الوطني، واليسار المتمثل بـ«الجبهة الشعبية الجديدة». ويتصدر الطرفان المشهد السياسي بتقدمهما على حزب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون «النهضة» وتحالف «معاً من أجل الجمهورية»

الانتخابات التشريعية الفرنسية

برنامجا اليسار واليمين نقيضان لا يلتقيان

صورتا لوبان وبارديلا في أحد شوارع باريس، 23 يونيو الحالي (Getty)

باريس ـ **أرليت خوري**

الانقسام السياسي في فرنسا هذه الأيام عمودي، يُنذر أن عاشت الجمهورية الخامسة مثيلاً له. يظهر ذلك تحديداً في البرنامجين الانتخابيين لتحالف الجبهة الشعبية الجديدة، اليسارية، وحزب التجمع الوطني، اليميني المتطرف، والمتحالف مع رئيس حزب الجمهوريين، إريك سيوتي، علماً أنه كان حزباً وسطياً منذ عهد شارل ديغول الذي أرسى الجمهورية الخامسة عام 1958. وقبيل الانتخابات الفرنسية للمنافسة على مقاعد الجمعية الوطنية (البرلمان) الـ577، والمقررة غداً الأحد، يبرز برنامجان مفصّلان في الاقتصاد والسياسة الداخلية والبيئة والمجتمع والهجرة والعلمانية والحقوق الفردية وحقوق المرأة وغيرها، وسط جزء أصغر بكثير مخصص للسياسة الخارجية، والتي لم تكن يوماً تهم الناخب الفرنسي بقدر ما تنال اهتمامه اليوم.

فالركن الأساسي للجبهة اليسارية، أي حزب فرنسا الأبية بقيادة جان لوك ميلانشون، جعل موضوع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة شعاره الانتخابي الرئيسي في انتخابات البرلمان الأوروبي، التي جرت في 9 يونيو/حزيران الحالي، ما اضطره إلى تقديم تنازلات عميقة بشأن هذا الشعار، من أجل إنشاء «الجبهة الشعبية الجديدة» والتحالف مع أحزاب كل من الاشتراكي والخضر والشيوعي.

في غضون ذلك تشير استطلاعات الرأي إلى أن نسبة مؤيّدي اليمين المتطرف في الانتخابات المقبلة تقدّر بنحو 35,5 في المائة من الناخبين مقابل 29,5 في المائة لليسار و19,4 في المائة لتحالف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون «معاً من أجل الجمهورية» وحزبه «النهضة». وتوحي هذه التقديرات بأن فرنسا تقف على عتبة مواضيع أسوأ السيناريوهات، عقب الانتخابات الفرنسية المقبلة، في طليعتها التعايش بين ماكرون واليمين المتطرف أو الجبهة اليسارية، وفقاً لما سيؤول إليه تجيير الأصوات في الدورة الثانية للانتخابات، أو تعذر حصول أي من القوتين على غالبية مطلقة، ما من شأنه أن يؤدي إلى أزمة سياسية مفتوحة وعرقلة وجمود على مستوى البلاد.

إذ ما تحققت هذه الاستطلاعات، ولم يتسنّ لتحالف ماكرون إعادة ترميم مواقعه، فإن المنافسة في الانتخابات الفرنسية المبكرة، في 30 يونيو/ حزيران (غداً الأحد) بدورتها الأولى والسابع من يوليو/ تموز المقبل في دورتها الثانية، ستكون محصورة بين نقيضَيْن: «التجمع الوطني» ويمثل اليمين المتطرف، و«الجبهة الشعبية الجديدة» التي ينضوي في إطارها القوى اليسارية بما فيها اليسار الراديكالي.

برنامجان متناقضان في الانتخابات الفرنسية

لكل من القوتين تصور مغاير لدرب التطور الذي ينبغي أن تسير عليه فرنسا بعد الانتخابات الفرنسية وفي السنوات المقبلة، لكنهما تتلقيان عند ضرورة إحلال قطيعة تامة مع سياسات ماكرون منذ توليه الرئاسة عام 2017 (ولاية أولى، ثم ولاية ثانية في 2022)، خصوصاً أنهما تتغذيان من حالة الرفض الشعبي لشخص الرئيس ونهجه. لكن في الحقيقة، لا يبدو التجمع الوطني اليميني مختلفاً فعلاً في برنامجه الاقتصادي عن التحالف الحاكم، ذلك أنه يبقى منحازاً إلى رجال الأعمال والأثرياء.

ونظراً لقصر مدة الحملة الانتخابية التي أعقبت القرار المفاجئ لماكرون بحل البرلمان الفرنسي على ضوء الصفعة القاسية التي تلقاها حزب النهضة بالانتخابات الأوروبية، في التاسع من يونيو الماضي، من حالة الرفض الشعبي لشخص الرئيس ونهجه. لكن في الحقيقة، لا يبدو التجمع الوطني اليميني مختلفاً فعلاً في برنامجه الاقتصادي عن التحالف الحاكم، ذلك أنه يبقى منحازاً إلى رجال الأعمال والأثرياء.

ونظراً لقصر مدة الحملة الانتخابية التي أعقبت القرار المفاجئ لماكرون بحل البرلمان الفرنسي على ضوء الصفعة القاسية التي تلقاها حزب النهضة بالانتخابات الأوروبية، في التاسع من يونيو الماضي، من حالة الرفض الشعبي لشخص الرئيس ونهجه. لكن في الحقيقة، لا يبدو التجمع الوطني اليميني مختلفاً فعلاً في برنامجه الاقتصادي عن التحالف الحاكم، ذلك أنه يبقى منحازاً إلى رجال الأعمال والأثرياء.

أبرز ما يمكن التوقف عنده لإظهار مدى التنافر على صعيد البرنامجين مواضيع الهجرة والأمن وطريقة التعاطي مع التقديمات الاجتماعية، إلى جانب عدد من القضايا المتصلة بالسياسة الخارجية، خصوصاً الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والحرب على أوكرانيا. من المعروف أن «التجمع الوطني» بنى شعبيته على يد رئيسته السابقة مارين لوبان، وقبلها والدها جان ماري لوبان، على تأجيج الحقد والرفض لكل ما هو مختلف ووافد وغير متأصل في المجتمع الفرنسي، محملاً إياه بعبئية تامة كامل المسؤولية عمّا يشوب المجتمع الفرنسي من آفات وجريمة. لذا فإن البرنامج الذي عرضه رئيس الحزب وقائد الحملة الانتخابية لـ«التجمع الوطني» جوردان بارديلا، السبت الماضي، ينص بمجمله على ضرورة إعطاء الأولوية لما هو فرنسي في كافة المجالات، ومنها مثلاً سوق العمل والسكن والتعليم وغيرها، وعلى التمييز بين الفرنسيين من خلال منح من هم من أصول أجنبية وحملة جنسية ثانية غير الفرنسية من تولي عدد من الوظائف الحساسة، وعدد هؤلاء يبلغ حوالي خمسة ملايين، أي تقنين التمييز بين الفرنسيين أنفسهم، كما يخصص حيزاً مهماً لموضوع الهجرة التي يشدّد على ضرورة تقليصها إلى أقصى قدر، وعلى ضرورة اعتماد قانون طارئ يقضي بإلغاء «حق الأرض»، والذي يجيز للمولودين على الأراضي الفرنسية حق اكتساب الجنسية الفرنسية. ويمثل إلغاء هذا الحق باستمرار أحد المحاور المفصلية في طروحات اليمين المتطرف. وينص البرنامج كذلك على ضرورة تسهيل إجراءات طرد الأجانب المخلّين بالأمن من فرنسا، وتشديد إجراءات جمع الشمل لأسر المهاجرين، وتجريد رؤساء المحافظات من صلاحية منح المهاجرين غير النظاميين إقامات على الأراضي الفرنسية.

> يبرز التنافر في مواضيع الهجرة والأمن والتقديمات الاجتماعية
>
> تحظى الحرب على غزة بمكانة خاصة في برنامج اليسار

في مواجهة هذا النهج الانطوائي يقضي برنامج «الجبهة الشعبية الجديدة» المؤلف من أكثر من 140 بنداً مفصلين في 23 صفحة، فضلاً عن 10 صفحات تشرح طريقة تمويل البرنامج، موزعين على ثلاث مراحل (أول 15 يوماً من الحكم والأيام المائة الأولى، ثم الأشهر التي تلي تلك المرحلة)، بإلغاء مجمل القوانين التي أقرّت في عهد ماكرون في مجال الهجرة واللجوء إلى فرنسا. كما ينص على إنشاء إطار نظامي وآمن للهجرة، إلى جانب منح إقامات للعمال غير الشرعيين وذوي طلاب المؤسسات التعليمية في فرنسا.

ويأتي هذا الطرح في أعقاب نقاشات داخلية بين أطراف التحالف اليساري الذين حافظوا على تمسكهم بالمبادئ الإنسانية والانفتاح على الآخر ومساعدته، رغم الصعوبات الاقتصادية والمعيشية التي يستغلها اليمين المتطرف واليمين عموماً لاستعداء المهاجرين.

منطق يميني وآخر يساري

المنطق نفسه ينسحب على القضايا الأخرى، إذ يدعو اليمين المتطرف إلى حجب التقديمات الاجتماعية عن غير الفرنسيين وحصر الطبابة المجانية بالحالات الطارئة، بينما يدعو اليسار للإبقاء عليها. أما في ما يتعلق بنظام التقاعد، فيريد برنامج عمل «الجبهة الشعبية الجديدة» إلغاء قانون إصلاح نظام التقاعد الذي أقره البرلمان الفرنسي، العام الماضي، حين رفع سن التقاعد من 60 سنة إلى 64 سنة. أما «التجمع الوطني» فيدعو للعمل تدريجياً إلى إعادة سن التقاعد إلى 62 سنة.

في مجال السكن يشدّد «التجمع الوطني» على أن حق الحصول على مسكن شعبي ينبغي أن يقتصر على الفرنسيين، بينما يرى تحالف الجبهة الشعبية الجديدة أن هناك ضرورة ملحة لزيادة المساكن الشعبية ووضعها بتصرف العائلات محدودة الدخل، ورفع مستوى مساعدات السكن للمستفيدين منها وفقاً لمداخيلهم. ويظهر الانقسام العمودي بين برنامجي اليسار واليمين المتحالف مع اليمين المتطرف، في مواضيع العلمانية، التي ينص عليها الدستور الفرنسي. يريد «التجمع الوطني» حظر الحجاب كلياً في فرنسا، وصيانة مبدأ العلمانية كما يفهمها، واستحداث قوانين تعاقب من يمارس ضغوطاً أو أعمال ترهيب دينية، وإقصاء التلامذة «المتطرفين» نهائياً عن المؤسسات التعليمية. في المقابل يدعو «الجبهة الشعبية الجديدة» في مشروعه لصيانة العلمانية مع ضمان أمن وسلامة أماكن العبادة ومعاقبة المتسببين بأعمال عنصرية ومعادية للإسلام وللسامية.

على صعيد قضايا السياسة الخارجية، تحظى الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بمكانة خاصة، إذ يؤكد اليمين المتطرف الذي بات خلافاً لتوجهه التاريخي المعادي للسامية، من أشد مؤيدي إسرائيل، إلى عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الظرف الحالي. في المقابل يؤكد تحالف الجبهة الشعبية الجديدة الاعتراف الفوري بالدولة الفلسطينية والعمل على إطلاق المحتجزين لدى حركة حماس والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. يأتي ذلك عقب تعرّض حزب فرنسا الأبية لضغوط الحاجة إلى التحالف مع أطراف يسارية لا تشاركه موقفه المؤيد للقضية الفلسطينية، علماً أن حزب ميلانشون جعل من غزة شعاراً انتخابياً رئيسياً لحملته في الانتخابات الأوروبية التي فاز فيها بما يناهز الـ10 في المائة، ما تسببت في زيادة الحملة ضد الحزب، والتي تتهمه بأنه حزب معادٍ للسامية. بناء على ذلك، يرد في برنامج «الجبهة الشعبية الجديدة» تصنيف هجمات السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بأنها «مجازر إرهابية». في المقابل، ينص البرنامج على إعلان وقف إطلاق نار فوري في القطاع، والقطيعة مع دعم الحكومة الفرنسية لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، لا بل فرض عقوبات على تلك الحكومة، وفرض حظر على تصدير الأسلحة إلى إسرائيل، وتعليق برنامج التعاون بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل إلى حين التزام تل ابيب بحقوق الإنسان، مع فقرة تشدد على صيانة سيادة لبنان (في وجه الاعتداءات الإسرائيلية بحسب ما يُفهم من السياق). كذلك يلتزم برنامج اليسار بتنفيذ أحكام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ضد الحكومة الإسرائيلية وقادة في حركة حماس. الأهم في هذا السياق ما ينص عليه المشروع السياسي لليسار، حول الاعتراف الفوري من فرنسا، في حال حكمها، بالدولة الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة، ثم توفير الظروف لإجراء انتخابات حرة في فلسطين تحت رقابة دولية.

في موازاة ذلك فإن أبرز الانتقادات التي تواجه الشق الداخلي من برنامج جبهة اليسار تكلفته الاقتصادية المرتفعة، في ظل مديونية كبيرة وأزمة اقتصادية عميقة. أما برنامج «التجمع الوطني» فيوصف بأنه مجموعة من الوعود الواهية التي سرعان ما ستثبت عدم جدواها، خصوصاً أن هذا البرنامج يخلو من أي أرقام وتقديرات لكلفة تطبيقه. كما يقترن بتشكيك في كفاءات كوادر «التجمع الوطني» في الاضطلاع بشؤون إدارة فرنسا نظراً لافتقارهم للتجربة في هذا المجال.

الحدث

إجراءات روسية للرد على «استفزازات المسيّرات الأميركية»

موسكو تهدد الغرب بمواجهة مباشرة

> على وقع اعتبار الكرملين أن العلاقة مع الأوروبيين «سيئة»، هددت موسكو الغرب بما في ذلك واشنطن، على خلفية تحليق مسيّرات في البحر الأسود

استمرت تفاعلات الهجوم الأوكراني على مدينة سيفاستوبول في شبه جزيرة القرم، الأحد الماضي، بعد الإعلان الروسي عن تزامن الهجمات مع تحليق مسيّرة أميركية فوق البحر الأسود، واتخاذ موسكو «إجراءات سريعة»، إذ أصدر وزير الدفاع الروسي أندريه بيلوسوف تعليمات إلى هيئة الأركان العامة لاتخاذ إجراءات سريعة في التعامل مع ما وصفه بـ«استفزازات المسيّرات الأميركية». وأفادت وزارة الدفاع الروسية في بيان أن بيلوسوف أصدر «تعليمات باتخاذ تدابير استجابة فورية للاستفزازات الأميركية باستخدام المسيّرات». وأوضح البيان: «وزارة الدفاع الروسية تلاحظ زيادة كثافة رحلات المسيرات الأميركية فوق البحر الأسود، والتي تقوم بعمليات استطلاع ولمساعدة القوات الأوكرانية على ضرب أهداف روسية». وتابع: «هذا يدل على زيادة مشاركة الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلسي (ناتو) في الصراع في أوكرانيا إلى جانب نظام كييف، إن مثل هذه الرحلات تضاعف احتمالية وقوع حوادث في المجال الجوي مع الطائرات الروسية، مما يزيد من خطر المواجهة المباشرة بين الحلف وروسيا»، مشيراً إلى أن «المسؤولية ستتحملها دول ناتو».

وقالت موسكو إنه تم توثيق «تحليق مسيرة أميركية من طراز آر كيو-4 غلوبال هوك (RQ-4B Global Hawk) فوق البحر الأسود خلال الهجوم الذي شنته قوات كييف على سيفاستوبول، الأحد الماضي». واتهمت موسكو واشنطن بالتورط في هذا الهجوم. وكانت أوكرانيا قد هاجمت سيفاستوبول، في القرم التي ضمتها روسيا بالقوة في عام 2014، حيث قُتل أربعة أشخاص على الأقل بينهم طفلان وأصيب 151 آخرون، وفق روسيا. في سياق التوترات الدبلوماسية بين روسيا والغرب، رأى الكرملين، أمس الجمعة، أن آفاق العلاقات بين بروكسل وموسكو سيئة، بعد أن رشّح زعماء الاتحاد الأوروبي أورسولا فون دير لاين لولاية أخرى رئيسة للمفوضية الأوروبية، واختاروا رئيسة وزراء إستونيا كايا كالاس مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد.

وقال المتحدث باسم الكرملين، ديمتري بيسكوف، للصحافيين، إن قرار التكتل بشأن فون دير لاين «لا يغير شيئاً، لأنها لا تؤيد تطبيع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا». أما بخصوص اختيار كالاس لخلافة جوزيب بوريل، فقال بيسكوف: «لم تظهر كالاس أي ميول دبلوماسية حتى الآن، وهي معروفة جيداً في بلادنا بتصريحاتها المتعنتة تماماً، وأحياناً المعادية لروسيا علناً». وأضاف: «لا نعتقد أن الدبلوماسية الأوروبية ستساهم بأي شكل من الأشكال في تطبيع العلاقات. الأفاق في ما يتعلق بالعلاقات بين موسكو وبروكسل سيئة». أما في إطار الدعم الأوروبي لأوكرانيا، فقد كشفت جمهورية التشيك، أمس الجمعة، أنه من المتوقع توقيع اتفاق أمني ثنائي بين براغ وكييف، قبل قمة زعماء حلف الأطلسي في واشنطن، المقررة بين 9 يوليو/تموز المقبل و11 منه، على أن يتم توقيعها خلال قمة المجموعة السياسية الأوروبية في لندن، في 18 يوليو المقبل، وفقاً لما كشف عنه رئيس الوزراء التشيكي بيتر فيالا على منصة إكس (تويتر سابقاً).

> بيلاروسيا تعزز حدودها مع أوكرانيا بعد «حادث أمني»

> كييف وبراغ توقعان اتفاقاً أمنياً ثنائياً خلال أسابيع

وجاء الإعلان التشيكي بعد يوم من توقيع الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، أول من أمس الخميس، اتفاقاً أمنياً مع الاتحاد الأوروبي خلال قمة قادة الاتحاد بالعاصمة البلجيكية بروكسل. ودعا زيلينسكي إلى تقديم المزيد من الأسلحة لبلاده وفرض عقوبات أشد على روسيا، معتبراً أن «الضغط الحالي على روسيا» ليس بالقدر الكافي لإنهاء الحرب. وقال زيلينسكي على منصة إكس، إن الاتفاق الأمني خطوة مهمة نحو تحقيق «الهدف التاريخي لتمتع أوكرانيا بالسلام والازدهار» داخل التكتل. كما شمل الاتفاق كذلك خططاً لتعاون أكبر في صد الهجمات الإلكترونية الروسية والمعلومات المضللة. وأكّدت مرة أخرى مبادرات الاتحاد الأوروبي الحالية مثل تدريب الجنود الأوكرانيين، وكذلك الالتزامات طويلة الأمد لتزويد أوكرانيا بأنظمة المدفعية والدفاع الجوي لمساعدة أوكرانيا على مواجهة العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.

في هذه الأثناء، أعلنت وزارة الدفاع البيلاروسية، أمس الجمعة، أن بيلاروسيا عززت حدودها مع أوكرانيا بعد «حادث أمني»، ونشرت قسماً من أنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة لاختبار استعدادها القتالي. وأعلنت دائرة الحدود في بيلاروسيا، أمس الجمعة، أن عناصرها أسقطوا طائرة كوادروكوبتر، الأربعاء الماضي، بعد أن عبرت الحدود بطريقة غير قانونية من أوكرانيا. لجمع معلومات عن البنية التحتية للحدود البيلاروسية. وسبق للدائرة أن ذكرت في وقتٍ من الأسبوع الحالي، أنه تم العثور على مواد لقنبلة محلية الصنع مخبأة في المنطقة الحدودية، وإنها على علم بوجود وحدة من المقاتلين الروس الموالين لأوكرانيا في منطقة أوكرانية على الحدود مع بيلاروسيا.

ميدانياً، أعلنت سلطات منطقة تامبوف، جنوب شرقي العاصمة الروسية موسكو، أن هجوماً أوكرانياً بطائرات مسيّرة سبّب اندلاع حريق خزان نفط لخط أنابيب دروجبا، أمس الجمعة، لكن جرى إخماده في غضون ساعات، مع عدم وقوع إصابات.

(العربي الجديد، فنا، أسوشييتد برس، رويترز، فرانس برس)

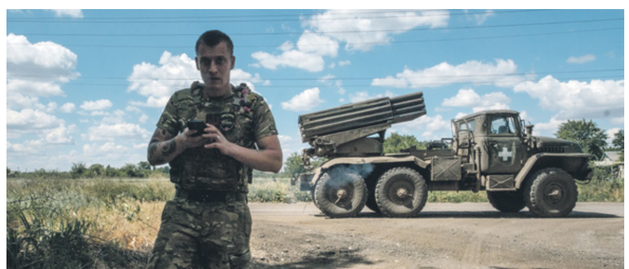
جنديّ أوكراني في دونيتسك، 27 يونيو 2024 (بابلو ميرازو/الأناضول)

شرق غرب

الموريتانيون يختارون رئيسهم اليوم

اختتمت مساء أمس الأول الخميس الحملة الدعائية للانتخابات الرئاسية الموريتانية، التي ستجري اليوم السبت. وكان قد دعي 1,94 مليون ناخب إلى صناديق الاقتراع لاختيار أحد المرشحين الستة للرئاسة. وقال الرئيس المنتهية ولايته والمرشح لولاية جديدة محمد ولد الشيخ الغزواني (الصورة)، خلال مهرجان انتخابي في نواكشوط، مساء الخميس الماضي، إن الأمن سيكون «أولوية الأولويات بالنسبة له» في حال انتخابه مجدداً. من جهته، حذر مرشح حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية المعارض حمادي ولد سيد المختار، في نواكشوط، من أي محاولة لتزوير الانتخابات.

(الأناضول)

الفيليبين: مقتل 10 متمردين شيوعيين

أعلن الجيش الفيليبيني في بيان، أمس الجمعة، مقتل عشرة متمردين شيوعيين في اشتباك مع قوات الأمن في شمال البلاد، مشيراً إلى أنه تم إلقاء القبض على 20 من مقاتلي «جيش الشعب الجديد». يشار إلى أنه في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، اتفقت الحكومة والمسلحون الشيوعيون على استئناف المحادثات الرامية إلى إنهاء التمرد المسلح، إلا أن هذا الأمر لم يتم بعد.

(أسوشييتد برس)

مقتل قيادي في الفرقة الرابعة بدرعا

قُتل قيادي في الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد في درعا، جنوبي سورية. وقال أبو محمود الحوراني، المتحدث باسم «تجمع أحرار حوران» (تجمع لناشطين معني بمتابعة أخبار الجنوب السوري)، إن متزعم مجموعة محلية في قوات الفرقة الرابعة، يدعى مطيع محمد المسالمة، قُتل برصاص مجهولين في حي الضاحية في درعا.

(العربي الجديد)

منغوليا تصوت لاختيار برلمان موسع

اختار الناخبون في منغوليا، أمس الجمعة، برلماناً جديداً، والذي تم توسيعه أخيراً إلى 126 مقعداً، أي أكثر بـ51 مقعداً من الانتخابات السابقة في 2020. وكان حزب الشعب المنغولي الحاكم قد فاز في تلك الانتخابات بأغلبية ساحقة. ويبدو أن الحزب الحاكم لا تزال له اليد العليا، لكن الأحزاب الأخرى ربما تكون قادرة على الاستفادة من استياء الناخبين للنيل من أغلبيته البرلمانية.

(أسوشييتد برس)

تايوان تدعو لتجنب السفر للصين وهونغ كونغ وماكاو

حثّت تايوان، أمس الجمعة، مواطنيها على تجنب السفر إلى الصين والأراضي الصينية التي تتمتع بحكم شبه ذاتي في هونغ كونغ وماكاو بعد تهديدات بكين بمحاكمة مؤيدي استقلال الجزيرة. وقال نائب رئيس مجلس شؤون البر الرئيسي لبانغ ون تشيه في مؤتمر صحافي في تايبيه، أمس الجمعة: «استجابةً للمبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بما يسمى جريمة الانفصال، تتحمل الحكومة مسؤولية تذكير المواطنين بوجود مخاطر حقيقية تنطوي عليها» مثل هذه الزيارات.

(أسوشييتد برس)

بوليفيا

آرسي ينفي التواطؤ مع قائد جيشه بالمحاولة الانقلابية

> نفى الرئيس البوليفي لويس آرسي التواطؤ مع قائد الجيش السابق الجنرال خوان لويس زونيغا، الذي حاول «الانقلاب» عليه

حاول الرئيس البوليفي لويس آرسي إبعاد الشبهة عن نفسه بالتواطؤ مع قائد الجيش السابق الجنرال خوان لويس زونيغا، نافياً محاولة الانقلاب الفاشلة الأربعاء الماضي. ولم يقدم عضو مجلس الوزراء إدوارد ديل كاستيو تفاصيل عن المعتقلين، سوى قوله إن أحدهم مدني يدعى انيبال أغيار غوميز، الذي وصفه بأنه «العقل المدبر» للانقلاب الفاشل. وتتصاعد التوترات في بوليفيا قبل الانتخابات العامة المقررة في 2025، بسبب ارتفاع الأسعار ونقص الدولار والوقود وتخطيط الرئيس السابق إيفو موراليس لخوض الانتخابات ضد حليفه السابق آرسي. وقال زونيغا، في تصريح الاثنين الماضي، إنه لا ينبغي أن يتمكن موراليس من العودة لمنصب الرئيس، مهدداً بمنعه إذا حاول ذلك، وهو ما دفع آرسي لإقالته من منصبه بسبب سلوكه الذي يتناقض مع الدستور بحسب وكالة رويترز. بدورها ذكرت وكالة فرانس برس إنه منذ الثلاثاء الماضي انتشرت شائعات في بوليفيا عن إقالة زونيغا. وكانت علاقات زونيغا مع موراليس متوترة. وعندما قام آرسي بترقية زونيغا إلى منصب قائد الجيش، تدخل موراليس في الأمر، متهماً الجنرال بالتآمر مع مسؤولي المخابرات لمراقبته و«اضطهاده» هو وغيره من الساسيين والناشطين. وهدد زونيغا، في مقابلة تلفزيونية الاثنين الماضي، باعتقال موراليس إذا ترشح ضد آرسي في انتخابات 2025.

من جهتها، أشارت وكالة أسوشييتد برس إلى أن زونيغا، الذي يقف وراء محاولة الانقلاب التي هزت بوليفيا، شغل منصب القائد العام للقوات المسلحة من العام 2022 حتى إقالته واعتقاله الأربعاء الماضي. وأوضحت أن زونيغا يدين بوصوله إلى منصبه لآرسي الذي سعى إلى الإطاحة به في محاولته الانقلابية. وكان آرسي اختار زونيغا لمنصب قائد الجيش قبل عامين، رافعاً المسؤول في المخابرات، الذي سجل علامات متدنية في امتحانات القبول العسكرية إلى أعلى الرتب في الجيش. وأغضبت الترقية المفاجئة يومها زملاءه الضباط وحيرت المحللين، الذين فسروا خطوة آرسي على أنها مكافأة على ولاء الجنرال له. وحتى مع قيام آرسي بتعديلات في المناصب العسكرية العليا الأخرى، وكان آخرها في يناير/كانون الثاني الماضي، فإن زونيغا بقي في منصبه. «كان زونيغا رجل آرسي»، بحسب كاثرين ليدبور، مديرة شبكة معلومات الأنديز، وهي مجموعة بحثية مقرها بوليفيا. وقالت لوكالة أسوشييتد برس: «إنه ليس العقل المدبر. إنه ممل إلى حد ما، ولكن ينظر إليه على أنه مخلص تماماً لآرسي». وكان زونيغا واجه في 2013 اتهامات بأنه اختلس نحو 400 ألف دولار من أموال الجيش المخصصة لدعم الأطفال وكبار السن. وأرسله الجيش إلى السجن لمدة سبعة أيام بتهمة إساءة استخدام الأموال وكذلك السفر إلى الخارج بدون إذن. ونفى زونيغا وقتها ارتكاب أي مخالفات، واضعاً العقوبة في إطار تحقيق عسكري داخلي، لا جنائي، وجد أنه فشل في السيطرة على الضباط. وقال الضابط المتقاعد والمحلل الأمني خورخي سانتيستيبان إنه «عسكري لا يملك القدرة على قيادة القوات المسلحة»، واصفاً تعيين زونيغا بأنه «غير نظامي».

> كاثرين ليدبور: كان ينظر لزونيغا على أنه مخلص تماماً لآرسي

(أسوشييتد برس، رويترز، فرانس برس)

تقرير

التطبيع بين الأحزاب التركية يوشك على الانهيار

اسطنبول ـ **جابر عمر**

لم تكد الأوساط السياسية في تركيا تتنفس الصعداء بعد مراثون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية العامين الماضيين، من خلال التطبيع بين الأحزاب التركية، وخصوصاً الحزب الحاكم وأكبر أحزاب المعارضة، حتى اهتزت هذه المرحلة بعودة حدة السجالات المتبادلة. ويبدو أن خشية الرئيس رجب طيب أردوغان من أن تكون مرحلة التطبيع السياسي بين الأحزاب التركية «بعمر الفراشة»، أي قصيرة، بدأت تتحقق، فصول المواجهة بين الأحزاب التركية بدأت عقب زيارة أردوغان لمقر حزب الشعب الجمهوري لأول مرة منذ 18 سنة في 11 يونيو/حزيران الحالي، حيث أصدر بعدها بيوم زعيم الحركة القومية دولت باهتشلي، حليف أردوغان، بياناً أشار فيه إلى انزعاجه من هذه اللقاء، بقوله إنه بإمكان «العدالة والتنمية والشعب الجمهوري أن يجريا تحالفاً مشتركاً». في 13 يونيو الحالي، رد عليه زعيم حزب الشعب الجمهوري أوزغور أوزال قائلاً إنه «لا ينبغي لأحد أن يقترح علينا التحالف، لأن المسؤولين اليوم سيتحملون هذه المسؤولية، ولا ينبغي لباهتشلي أن يتخذ مثل هذه الخطوة السهلة، وأن يصل بلداده إلى هذه النقطة ويدفع شريكه في الجريمة (سوء الإدارة) ثمنها». وعبارة «شريكه في الجريمة» المقصود بها بشكل مباشر أردوغان، استدعت رد فعل مباشراً من الأخير، الذي قال، أمام البرلمان يوم الأربعاء الماضي، إنه «على من يبحث عن شركاء بالجريمة أن يتساءل مع من يعملون في تحالف المدن (في القومية)، إشارة إلى حزب ديم الكردي) قبل التشهير بنا. لن نتسامح مع التعبيرات غير اللائقة، وسنقدم إجابتنا بالمثل». وأضاف: «نتوقع أن تتبنى المعارضة لغة شاملة، وترون كيف تستجيب المعارضة لجهودنا رغم كل صدقنا. إن شعبنا يراقب كيف يحاول زعيم حزب الشعب الجمهوري جر السياسة إلى التوتر، بينما نحاول التحضير بشكل بنّاء». وتبع ذلك لقاء جمع أردوغان من حليفه باهتشلي، وكان قد سبق ذلك تصريحات تؤكد على أهمية التحالف الجمهوري. لكن أوزال وأصل الخميس الماضي الرد على الحكومة، مطلقاً تصريحات أكثر حدة بقوله: «لقد أزعج التطبيع الحركة القومية، وإذا كان التطبيع يعني الالتزام بالقانون، فإن لديهم مخاوف كبيرة بشأن القانون...». وتوقع في حديثه لصحيفة يير غون الخميس الماضي، حصول انتخابات رئاسية مبكرة، بقوله إن «أردوغان انتخب لمدة خمس سنوات، ولكن أعتقد أنه بعد عام ونصف العام سنذهب إلى انتخابات مبكرة. تركيا ستتخلص من إدارة أردوغان وحكومته في أول انتخابات، وأول انتخابات ليست التي ستجري في العام 2028»، كما أن حزب الشعب الجمهوري دعا إلى تظاهرة كبرى في إسطنبول غداً الأحد ضد الحكومة، للمطالبة برفع الرواتب والأجور، رغم لقاء وفد من الحزب بوزير المالية محمد شيمشك قبل أيام. ومن الواضح أن التوترات لن تنتهي بسرعة وسهولة بعد عقود من الاستقطاب السياسي. وعلى ما يبدو فإن كل طرف حاول أن يظهر لجماهيره الشعبية كيف يبذل جهوداً لتخفيف التوترات، متخفياً بما حصل، لتعود الاستقطابات مجدداً في حال ذهبت البلاد بالفعل إلى انتخابات مبكرة، وعندها فإن حزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري سيواصلان رص الحلفاء إلى جانبهما، كما فإن مطالب الطرفين لم تتفق. فحزب الشعب الجمهوري طالب برفع رواتب المتقاعدين والحد الأدنى للأجور، والإفراج عن بعض المعتقلين وإعادة محاكمة شخصيات بارزة، مثل رجل الأعمال عثمان كافالا المتهم بقضية أحداث غزي بارك في ميدان تقسيم وانتمائه إلى «جماعة الخدمة»، وزعيم حزب الديمقراطي السابق صلاح الدين دميرطاش، الذي صدر حكم، في 16 مايو/أيار الماضي، بسجنه لمدة 42 سنة، على خلفية تظاهرات عنيفة اندلعت في العام 2014 تنديداً بحصار تنظيم داعش لمدينة عين العرب (كوباني). وفي حين أن الموضوع الوحيد الذي تم حله جاء عبر الإفراج عن كبار السن من الضباط المتهمين بالتخطيط للانقلاب في العام 1997، فإنه لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن مطالبة حزب العدالة والتنمية بمواقف موحدة إزاء السياسة الخارجية، وكتابة الدستور.

وقال الكاتب والصحافي فراس رضوان أوغلو، لـ«العربي الجديد»: «ربما الطرفان متفقان على أن المرحلة المقبلة في تركيا بحاجة لهدوء سياسي ودستور جديد، لكن تواطؤ بينهما لقيام زونيغا بعملية انقلاب لتعزيز شعبية الرئيس.

وكان زونيغا جمع، الأربعاء الماضي، قوات في الساحة الرئيسية بالعاصمة لاباز، فيما صدمت مدرعة إحدى بوابات القصر الرئاسي محاولة الانقلاب الفاشلة الأربعاء الماضي. وفي وقت لاحق، عاد الجنود الذين حاولوا تنفيذ الانقلاب إلى وحداتهم العسكرية، استجابة لأوامر قائد الجيش المعين حديثاً، خوسيه ويلسون سانشيز، فيما اعتقلت السلطات زونيغا المتهم بتدبير المحاولة الانقلابية. وقال زونيغا، الذي جرى إلقاء القبض عليه على الفور، لصحافيين وقتها، إن آرسي طلب منه المساعدة لتعزيز شعبيته. وذكرت وكالة أنباء فيدس المحلية أن زونيغا قال للشرطة إن آرسي سمح له قبل ثلاثة أيام بتعبئة المركبات المدرعة «بهدف السيطرة على وضع الصراعات في البلاد»، وقال آرسي، خلال مؤتمر صحافي في مقر الحكومة مساء أمس الأول الخميس: «لم تكن لدينا أي معلومات عن نيته. لقد فوجئنا». مؤكداً أن زونيغا «تصرف بمحض إرادته». ووصف آرسي مزاعم زونيغا بـ«القبيحة»، مضيفاً «أنه يدعي أنني خططت لتلك المحاولة لكسب المزيد من الشعبية، لكنني لست سياسياً يسعى لكسب الشعبية من دماء الشعب». ولفت إلى أنهم لاحظوا تحركات غير عادية في القوات المسلحة قبل فترة قصيرة من وقوع محاولة الانقلاب وأنهم كانوا يتوقعون ذلك. وبثت السلطات محادثة بين آرسي وزونيغا على أبواب القصر الرئاسي، محاطاً بأفراد عسكريين، أمر فيها آرسي قائد جيشه بسحب قواته إلى ثكناتهم. وقال زونيغا: «لا»، لكنه غادر القصر الرئاسي بعد دقائق.

بموازاة ذلك، أعلنت حكومة بوليفيا اعتقال 17 شخصاً آخرين للاشتباه بضلوعهم في محاولة الانقلاب الفاشلة الأربعاء الماضي. ولم يقدم عضو مجلس الوزراء إدوارد ديل كاستيو تفاصيل عن المعتقلين، سوى قوله إن أحدهم مدني يدعى انيبال أغيار غوميز، الذي وصفه بأنه «العقل المدبر» للانقلاب الفاشل. وتتصاعد التوترات في بوليفيا قبل الانتخابات العامة المقررة في 2025، بسبب ارتفاع الأسعار ونقص الدولار والوقود وتخطيط الرئيس السابق إيفو موراليس لخوض الانتخابات ضد حليفه السابق آرسي. وقال زونيغا، في تصريح الاثنين الماضي، إنه لا ينبغي أن يتمكن موراليس من العودة لمنصب الرئيس، مهدداً بمنعه إذا حاول ذلك، وهو ما دفع آرسي لإقالته من منصبه بسبب

ظهر شبه إجماع لدى من تابع المناظرة الأولى للرئاسيات الأميركية، بين الرئيس الديمقراطي جو بايدن، ومنافسه الجمهوري الرئيس السابق دونالد ترامب، على أن بايدن فشل في إثبات نفسه، في ظل تفوّه ترامب بأكاذيب. ودفع ذلك بعض الديمقراطيين إلى التفكير في احتمال ترشيح بديل لبايدن، قبل موعد الرئاسيات في نوفمبر المقبل

المناظرة الأولى للرئاسيات الأميركية

أداء كارثي لبايدن وترامب «الكاذب الأكبر»

- استطلاع «سي أن أن»: 67% من المشاهدين يعتبرون أن ترامب خرج منتصراً مقابل 33% يرون أن بايدن فاز
- الرئيس الأميركي يخيب آمال الديمقراطيين بعد تلعثمه وفشله في توظيف المناظرة لعرض إنجازاته واستخدام أوراقه بقوة ضد ترامب

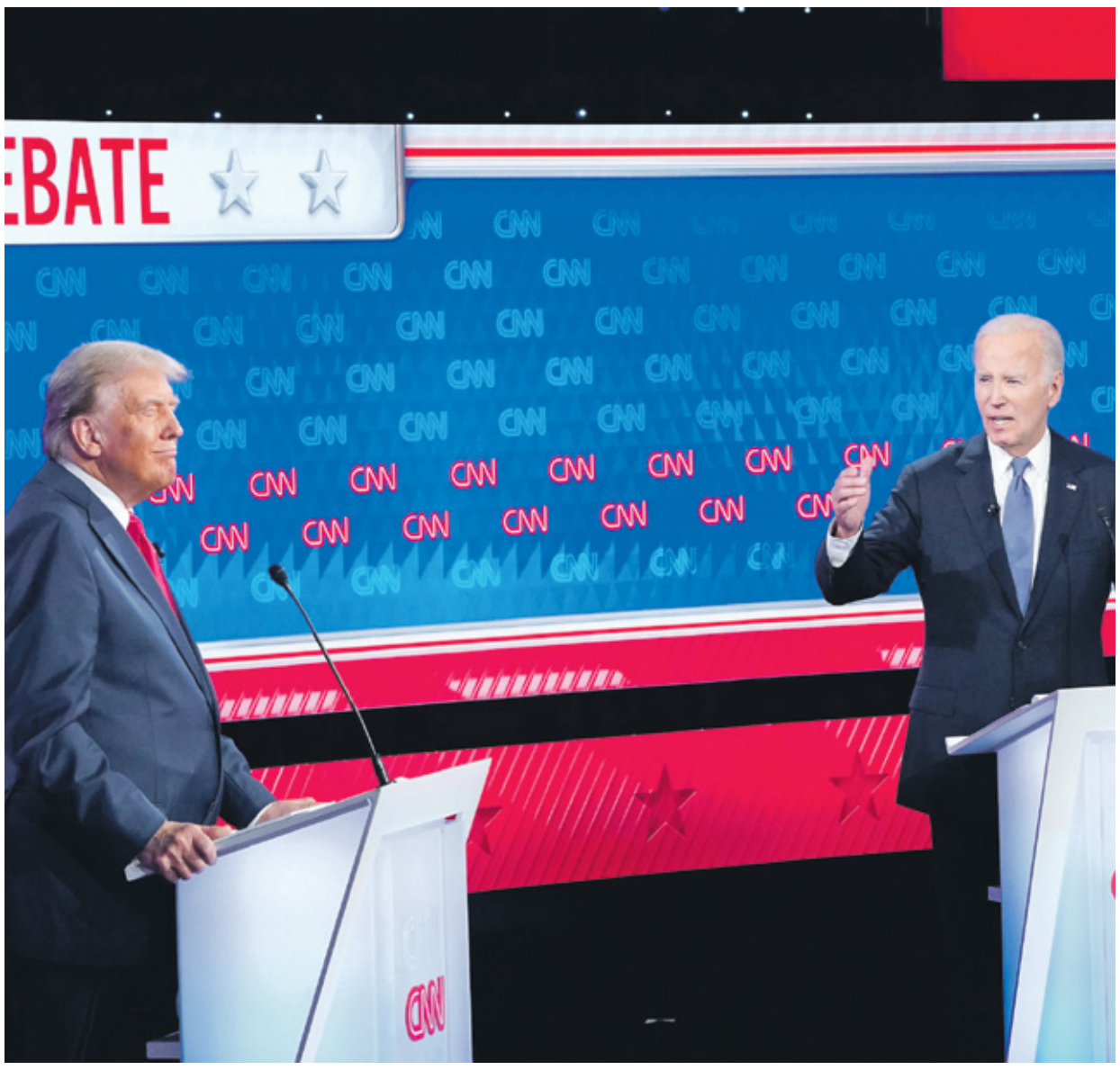
بايدن وترامب خلال مناظرتهما، فجر أمس الجمعة (جابين بوتسفورد/Getty)

واشنطن ـ العربي الجديد

بين 2012 و2024، 12 عاماً، لخصت الفارق بين المرشح لنيابة الرئاسة في ذلك الحين، الديمقراطي جو بايدن في مواجهة منافسه الجمهوري بول ريان وبين بايدن الرئيس، الذي وقف فجر الجمعة في مناظرة مع خصمه الرئيس السابق دونالد ترامب منهكاً ومتلعثماً معيداً التساؤلات حول أهليته لنيل ولاية رئاسية ثانية. وفي عام 2012، كان بايدن شرساً، ونجح في كسر معنويات ريان خلال مناظرة بينهما، حتى أنه أعاد رسم خريطة النصر نحو الولاية الثانية للرئيس الأسبق باراك أوباما. أما في عام 2024، فبدا الرئيس بايدن أكثر ضعفاً في مواجهة ترامب، في المناظرة الرئاسية الأولى في أتلانتا . جورجيا، عكس ما كان عليه في مناظرة مماثلة، خلال رئاسيات 2020، حين تميّز بالحدة في مواجهة ترامب. وبعد انتهاء المناظرة فجر أمس الجمعة، أضحت فرص عودة ترامب إلى البيت الأبيض، في الانتخابات الرئاسية المقررة في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني، أكبر من قبل، باعتراف مسؤولين في الحزب الديمقراطي، رغم اعتبار بايدن أن المناظرة التي ركزت على مواضيع داخلية أميركية يتقدمها الاقتصاد إلى جانب قضايا خارجية مثل أوكرانيا وغزة «مرت بسلام». لكن للإعلام الأميركي رأيا آخر، إذ كتبت صحيفة نيويورك تايمز أن «أداء بايدن الهش في المناظرة يثير ذعر الديمقراطيين»، بينما اعتبرت مجلة «فوربس» أن «الديمقراطيين يبدأون بوضع أسماء بديلة لبايدن».

وعلى الرغم من تفوق ترامب في الأداء بفعل حيويته، عكس بايدن الذي كان شاحباً، إلا أن الرئيس السابق تفوه بأكاذيب عدة إذ أحصى تدقيق للمعلومات أجرته شبكة «سي أن أن» 30 إدعاء كاذباً للرئيس السابق مقابل تسعة لبايدن، ما جعل ترامب ينال لقب «الكاذب الأكبر» خلال المناظرة، فيما فشل الرئيس الحالي في استعراض منجزات ولايته. وأثارت نتائج استطلاع قناة سي أن أن، التي أدارت المناظرة، رعبا حقيقياً لدى الديمقراطيين، إذ اعتبر 67% من المشاهدين أن ترامب فاز بالمناظرة الأولى، فيما رأى 33% منهم أن بايدن فاز. ودفع الأداء السيئ للرئيس، إلى بروز دعوات من بعض قياديي الحزب الديمقراطي لاستبداله. لم يكن في حسبان أحد منهم تعرّض بايدن لمثل هذه الخسارة، خصوصاً أنه أمضى معظم الأيام التي سبقت المناظرة في التحضير لها في منتجع كامب ديفيد. وأعرب العديد من الديمقراطيين عن اعتقادهم أن الحزب الآن في «مأزق انتخابي»، إذ إن مساعيه لاستقطاب المستقلين والمعتدلين، باتت أكثر صعوبة، كونهم فئة وازنة كان فريق بايدن يراهن عليها للتفوق على ترامب في نوفمبر المقبل. وخلال نصف الساعة الأولى من المناظرة بدا بايدن أجشّ ومتردداً في بعض الأحيان وتعثر في الحديث أكثر من مرة، في حين كان ترامب يشن هجوماً تلو الآخر يتضمن العديد من المعلومات المغلوطة المتكررة على غرار الادعاء بأن المهاجرين ينفذون موجة جرائم وأن الديمقراطيين يدعمون قتل الأطفال. وقال اثنان من مسؤولي البيت الأبيض إن بايدن كان يعاني من نزلة برد، لتبرير تردده. وقبل انطلاق المناظرة لم يتصافح الرجلان. وفيما شهدت إحدى مناظرات 2020، رداً صارماً من بايدن حيال مقاطعة ترامب المتكررة له، إذ توجه بايدن لمنافسه بالقول: «هل يمكن أن تغلق فمك يا رجل؟»، غير أن الرئيس الحالي اكتفى هذه المرة بالإشارة إلى ترامب بـ«الأحمق» والفاشل»، وأن لديه «أخلاق قطة زقاق». وفي تفاصيل المناظرة، تلعثم بايدن مرات عدة ومزج بين الأسماء والوقائع والتواريخ، من دون التمكن من استخدام أوراقه بقوة كافية ضد ترامب، سواء في اقتحام الكونغرس في السادس من يناير/كانون الثاني 2021، أو في محاكمات الرئيس السابق، مهدراً بذلك فرصة أساسية لطمأنة ملايين الأميركيين الذين تابعوا المناظرة عبر التلفزيون بشأن حالته الصحية والذهنية، خصوصاً أنه من طلب تنظيم المناظرة مبكراً، قبل المناظرة الثانية والأخيرة في 10 سبتمبر/أيلول المقبل. وأثار ارتباك بايدن الشكوك حول أهليته لمنافسة ترامب، إذ إنه في وقت مبكر من المناظرة، توقف بينما كان يوضح نقطة ما حول الرعاية الطبية والإصلاح الضريبي، وبدا أن تسلسل أفكاره قد انقطع. وهاجم ترامب بايدن بسبب حديثه غير المترابط، وقال في مرحلة ما «أنا حقاً لا أعرف ما الذي قاله في نهاية تلك الجملة. ولا أعتقد أنه يعرف ما الذي قاله». غير أن سيناريو اختيار مرشح آخر لدى الديمقراطيين يبقى في الواقع مستبعداً تماماً، ومن المتوقع ما لم تحصل مفاجأة كبرى أن يعين الحزب الديمقراطي رسمياً بايدن مرشحاً له للرئاسة عند عقد مؤتمره في شيكاغو في منتصف أغسطس/آب المقبل. وأقرت كايت بيدينغفيلد مديرة العلاقات العامة السابقة لبايدن، بأن «أداء (الرئيس) خلال المناظرة كان مخيباً للأمل حقاً، ليس هناك طريقة أخرى لقول ذلك»، في تعليق لشبكة سي أن أن بعد انتهاء المناظرة. واعتبر الخبير السياسي لاري ساباتو متحدثاً لوكالة فرانس برس «كانت هذه كارثة بلا أي شك». لا يوجد دليل على أن بايدن على استعداد لإنهاء حملته. وسيكون من المستحيل تقريباً على الديمقراطيين استبداله ما لم يختر التنحي. ويعود السبب إلى أن الانتخابات التمهيدية الرئاسية انتهت. وتنص القواعد الديمقراطية على أن المندوبين الذين فاز بهم بايدن يظلون ملزمين بدعمه ما لم يخبرهم أنه سيغادر السباق. وأشار بايدن إلى أنه ليس لديه خطط للقيام بذلك، وقال لأنصاره في أتلانتا بعد وقت قصير من مغادرته منصة المناظرة: «دعونا نستمر».

أما ترامب، الذي أدين جنائياً في نهاية مايو/أيار الماضي، ففرض أسلوبه ونبرته مضاعفاً المبالغات والأكاذيب، رافضاً ما إذا كان سيعترف بنتائج انتخابات 2024، إلا «إذا كانت الانتخابات نزيهة ومنصفة، بالتأكيد»، بحسب قوله. وعلى الرغم من تكراره لازمة «سرقة انتخابات 2020» منه، غير أن ترامب أكد أن العنف السياسي «غير مقبول على الإطلاق». وتحدى ترامب بايدن، داعياً إيّاه إلى الخضوع لاختبار إدراكي، قائلاً إنه لا يعتقد أن منافسه قادر على اجتياز اختبار كهذا. وقال ترامب: «خضعتُ لاختبارَين، اختبارَين إدراكيَّين. وقد اجتزتُهما، كلاهما كما تعلمون، وقد أعلنّا ذلك على الملأ. لم يخضع هو (بايدن) لأيّ اختبار. أودّ أن أراه يخضع لاختبار واحد، واحد فقط، اختبار سهل جدا، وأن يجتاز الأسئلة الخمسة الأولى». وتسيّدت ملفات الاقتصاد والتضخم والهجرة نقاش الرجلين، إذ اتهم بايدن سياسات ترامب بأنها تركز على الأثرياء، وأنه في عهده (2017 . 2021) زاد العجز والدين لأعلى مستوى في التاريخ الأميركي، منتقداً خفض الضرائب للأثرياء فقط. وأشار إلى أنه يوجد عدد كبير منهم ويدفعون فقط 8% من الضرائب. وقال إن ترامب «دمّر الاقتصاد» و«لم تكن هناك وظائف» عندما تولى المنصب. من جانبه، رد ترامب بالقول إن إدارته سلمت إدارة بايدن «أعظم اقتصاد في التاريخ الأميركي رغم وباء كورونا»، مؤكداً أن التوسع في الإنفاق كان ضرورياً لتلافي الكساد.

وحول ملف الهجرة، اعتبر ترامب أنه في عهد بايدن «لم تعد لدينا حدود». وقال «بسبب هذه السياسات السخيفة والمجنونة والغبية جداً، يدخل ناس ويقتلون مواطنينا بمستوى غير مسبوق. نطلق عليها (جرائم الهجرة). أما أنا، فأطلق عليها (جرائم الهجرة التي تسبب بها بايدن)». كما حاول ترامب توجيه اللوم في هجوم السادس من يناير 2021 على الكونغرس والذي تم عزله بسببه، إلى رئيسة مجلس النواب السابقة نانسي بيلوسي. وقال «عرضت عليها 10 آلاف جندي أو عنصر من عناصر الحرس الوطني، وهي رفضتهم». لكن نفى فريق بيلوسي أي علم له بطلب مساعدة من الحرس الوطني إلى أن حاصر أنصار ترامب الكابيتول سعياً لتغيير نتيجة انتخابات 2020. في الواقع، لم تملك بيلوسي حتى سلطة رفض تدخل الحرس الوطني لو أن ترامب سمح بالأمر.

أما في الملفات الخارجية، فقد تهرّب ترامب، من إبداء موقفه إزاء الاعتراف بدولة فلسطين لدعم تحقيق السلام في المنطقة. وحين سُئل عما إذا كان يؤيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة من أجل دعم السلام في المنطقة، أجاب: «سأنظر في الموضوع». وكرر ادعاءه أن «حماس لم يكن لها أن تهاجم إسرائيل ولا حتى بعد مليون عام» لو كان رئيساً. واعتبر أن بايدن «أصبح وكأنه فلسطيني. لكنهم لا يحبونه لأنه فلسطيني سيئ للغاية. إنه شخص ضعيف». في المقابل، روج بايدن لمقترحه بشأن غزة، الذي عرضه في 31 مايو الماضي، والذي يشمل تبادل الأسرى في غزة مقابل إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين في إسرائيل و«وقف إطلاق النار بشروط إضافية»، من دون الكشف عن ماهية تلك الشروط. وأضاف: «ما زلنا نضغط بقوة من أجل إقناعهم (حركة حماس) بالقبول». وأكد بايدن أن الولايات المتحدة «أكبر مصدر لدعم إسرائيل في العالم»، مشدّداً على أنه «أنقذنا إسرائيل». أما بخصوص الغزو الروسي لأوكرانيا، فقد انتقد ترامب سياسات بايدن في هذا الملف، مؤكداً أن «شروط (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين غير مقبولة، ولكن الحرب كان يجب ألا تبدأ»، مكرراً عبارة «لو كنت رئيساً لما وقعت الحرب»، ملقياً اللوم على بايدن في تشجيع بوتين على القيام بعملية عسكرية في أوكرانيا نتيجة الانسحاب من أفغانستان، بينما دافع بايدن عن دعمه لأوكرانيا بالسلاح وليس بالأموال. من جانبه وصف بايدن بوتين بأنه يريد إعادة الإمبراطورية السوفييتية، ولن يتوقف عند أوكرانيا لو نجح في الحرب سيستمر إلى دول أخرى. ووردت الإشارة إلى بوتين أكثر من 12 مرة خلال ساعة ونصف الساعة من المناظرة بينما كانا يتنافسان لإظهار من هو الأكثر صرامة على صعيد السياسة الخارجية. وبعد انتهاء المناظرة، قال بايدن لدى توقفه في مطعم في جورجيا «أعتقد أنا كنّا جيّدين»، مؤكدا أنه «من الصعب المناقشة أمام كاذب». وباشر بايدن جولة انتخابية بعد المناظرة في كارولاينا الشمالية ثم نيويورك ففيرجينيا. قد تكون مناظرة يوم الخميس مطبوعة في أذهان الناخبين في المستقبل المنظور حيث من غير المقرر أن يجتمع بايدن وترامب على منصة المناظرة مرة أخرى في 10 سبتمبر المقبل. وأكد المتحدث باسم حملة بايدن، كيفن مونوز أن بايدن سيحضّر أيضاً للمناظرة الثانية. وأصرّ مستشارو بايدن على أن الحملة لن يتم الفوز بها أو خسارتها في تجمع أو محادثة أو مناظرة واحدة. وأشاروا إلى خطط للحفاظ على جدول زمني قوي في الأسابيع والأشهر المقبلة. ومع ذلك، فإن مؤيدي بايدن عبّروا عن خيبة أملهم من أداء الرئيس، وقال تيم ميلر، وهو استراتيجي جمهوري سابق، تحول إلى مؤيد لبايدن: «كان هذا أسوأ أداء في تاريخ المناظرات الرئاسية المتلفزة». ومع أن الرهان يبقى هائلاً في ظل التقارب في التأييد للمعسكرين، خصوصاً في مدى قدرة أي منهما في اجتذاب الناخبين المستقلين، إلا أن هناك عاملاً مجهول النتيجة قد يؤثر على مجرى الانتخابات، وهو المتاعب القضائية التي يواجهها ترامب. في هذا السياق، من المقرر أن يصدر القضاء في 11 يوليو/تموز المقبل عقوبته على الرئيس السابق بعد إدانته بتزوير مستندات محاسبية لإخفاء مبلغ مالي دفعه لشراء صمت نجمة أفلام إباحية سابقة أقام معها علاقة جنسية تفاديا لفضيحة قبل انتخابات 2016. ويواجه ترامب نظرياً عقوبة بالسجن في هذه القضية، ولو أن هذا يبدو مستبعداً. كما ستبت المحكمة العليا التي عين ترامب عدداً من قضاتها، خلال ولايته الرئاسية، قريباً في ما إذا كان يتمتع بحصانة جنائية تلغي الملاحقات بحقه بشأن محاولاته لقلب نتائج الانتخابات الرئاسية عام 2020 بصورة مخالفة للقانون. أما المعلق السياسي، على قناة «سي أن أن»، فان جونز فوصف أداء بايدن بـ«المؤلم»، مضيفاً: «أحب جو بايدن، وعملت لصالح جو بايدن. لم يقدم أداء جيداً على الإطلاق. هذا رجل صالح يحب بلده ويقوم بأفضل ما بوسعه، لكن كان لديه اختبار لإعادة ثقة بلاده به وقد فشل في ذلك».

كامالا هاريس تدافع عن الرئيس

أقرّت نائبة الرئيس الأميركي كامالا هاريس (الصورة)، أمس الجمعة، أن بداية الرئيس جو بايدن كانت بطيئة في مناظرته ضد الرئيس السابق دونالد ترامب، لكنها أصرت على أنه أنهى المناظرة «قوياً» في أدائه. وأضافت في تعليق لقناة سي أن أن «كانت البداية بطيئة، وهذا واضح. لن أناقش هذه النقطة. أنا أتحدث عن الاختيار في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. أنا أتحدث عن واحدة من أهم الانتخابات في حياتنا».

أرقام استطلاعات الرأي

على الرغم من أداء الرئيس الأميركي جو بايدن السيئ في مناظرته مع منافسه الرئيس السابق دونالد ترامب، فجر أمس الجمعة، غير أن الوضع قابل للاستيعاب، بفعل الفارق الضئيل في استطلاعات الرأي. ووفق استطلاع لمؤشر «ريل كلير بوليتيكس»، نُشر الأربعاء الماضي، نال ترامب 46,6% من أصوات الناخبين، في حين حصل بايدن على 45,1%. أما استطلاع مؤشر «رايس تو ذا وايت هاوس»، فمنح ترامب 46% في مقابل 45,5% لبايدن.

توقعات نيكي هيلي

اعتبرت المرشحة السابقة للرئاسيات في الحزب الجمهوري، نيكي هيلي (الصورة)، أن الرئيس الأميركي جو بايدن لن يكون مرشح الديمقراطيين للرئاسة. وكتبت هيلي على منصة «إكس» (تويتر سابقاً)، أمس الجمعة: «دوّنوا كلامي... بايدن لن يكون مرشح الديمقراطيين للرئاسيات»، داعية الجمهوريين إلى أخذ الحيطة والحذر. وعُد موقف هيلي الأول من نوعه في صفوف الحزب الجمهوري، الذي يتطرق إلى احتمال سحب ترشيح بايدن.